

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

ديسمبر ٢٠٢٠

العدد
السابع
والعشرين

مباحثات مكثفة لوزيرة التجارة و الصناعة
خلال زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



منح فترة سماح
٦ أشهر لسداد إيجار
الوحدات الصناعية
بالمجمعات الجديدة



في أحدث تقرير لمنظمة التجارة
العالمية : استثمار فتح الأسواق الدولية
أمام التجارة خطوة أساسية لتحقيق
إنعاش إقتصادى بعد كورونا

اجتماعات وزارية للإعداد

لمؤتمر مصر نسنطيع

بالصناعة

فريق وزارة التجارة
والصناعة لكرة القدم
يشارك فى دورى الوزارات

اقرأ فى هذا العدد ...



باب حول العالم ٣٢

فى أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية : استمرار فتح الأسواق الدولية أمام التجارة خطوة أساسية لتحقيق إنعاش اقتصادى بعد كورونا

باب ملفات وتقارير ٢٢

باب ما وراء الأرقام ٣٤

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

مباحثات مكثفة لوزيرة
التجارة و الصناعة خلال
زيارتها لدولة الإمارات العربية
المتحدة

وزيرة التجارة والصناعة تنفذ
منطقتي باسوس والعكرشة
بالقليوبية و تؤكد إهتمام
القيادة السياسية بتقنين
أوضاع التجمعات الصناعية

باب مجتمع الموظفين ٣٦

فريق وزارة التجارة والصناعة
لكرة القدم يشارك فى
دوري الوزارات

صناعة فى سطور ٣٨

صناعة الأسمدة

قلاع صناعية بسواعد

مصرية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوى / البريد

 Mift.Media

 Trade_Industry

 Mti_egypt

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- أبراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

بالإنابة عن رئيس مجلس الوزراء

وزيرة التجارة والصناعة نفتح أعمال الدورة

الثالثة والعشرين لمؤتمر ومعرض «الاستثمار

العربي الإفريقي والتعاون الدولي»

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة المصرية على تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي المشترك باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة وتحفيز اقتصاديات الدول العربية والإفريقية وتنشيط حركة التجارة الإقليمية وتعزيز الاستثمارات العربية الإفريقية المشتركة بما يسهم في فتح أسواق جديدة للقطاعات السلعية والخدمية بالأسواق الدولية والإقليمية.

جاء ذلك في سياق الكلمة التي ألقته الوزيرة بالإنابة عن الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء خلال فعاليات افتتاح الدورة الثالثة والعشرين من مؤتمر ومعرض «الاستثمار العربي الإفريقي والتعاون الدولي» الذي نظمه اتحاد المستثمرات العرب بمقر جامعة الدول العربية واستمر حتى يوم ٥ نوفمبر الماضي، وذلك بحضور السيدة/ دينيس نياكيريو، قرينة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والسيدة/ فجر آل خليفة، عضو منظمة ويليام جلاسر الدولية والدكتورة/ هدى بسى رئيس الاتحاد إلى جانب عدد كبير من الوزراء وممثلي الحكومات العربية والإفريقية وممثلي القطاع الخاص.

وأكدت الوزيرة أهمية خطط دعم التعاون الاقتصادي الإفريقي المشترك بين مصر والدول العربية والإفريقية والعمل المشترك خلال الفترة المقبلة على تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي وذلك من خلال تكثيف الجهود التنسيقية لدعم التعاون المشترك بين الشركات وتجمعات الأعمال العربية والإفريقية، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة بالدول العربية بما يحقق أهداف التنمية والتكامل الإفريقي المشترك، مشيرة إلى أهمية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تتيحها مصر للاستثمارات الأجنبية للنفذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية في إطار اتفاقات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر والعديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بما يساهم في تحقيق أهداف تنشيط حركة التجارة الإقليمية، ومواصلة دعم برامج تمكين المرأة وتعزيز دور سيدات الأعمال بالإقتصادات العربية بما يساهم في تحقيق



أهداف التنمية المجتمعية. وقالت جامع إن استكمال فعاليات المؤتمر والمعرض بمدينة الجلالة يعكس أهمية هذه المنطقة ومستقبلها الواعد في جذب الاستثمارات خاصة باعتبارها إحدى أهم المناطق التي تتمتع بكافة المقومات الاقتصادية والطبيعية واللوجيستية التي تمكنها من أن تصبح منصة تجارية وإستثمارية تساهم في تنشيط حركة التجارة الإقليمية ودفع عمليات التكامل الإفريقي العربي الإفريقي المشترك. وأوضحت الوزيرة أن الإقتصاد المصري قد شهد على مدار السنوات الماضية تطورا ملحوظا مع قيام الحكومة بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والعمل على تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة مناخ الأعمال لجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والتي كان لها أبلغ الأثر في جعل مصر الوجهة الإستثمارية الأولى للإستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا وفقا لتقرير مؤشرات الإستثمار العالمية لعام ٢٠١٩ والصادر عن «الأونكتاد».

ولفتت إلى أن الحكومة المصرية قامت في هذا الإطار بتقديم العديد من التسهيلات والحوافز الإستثمارية لجذب مزيد من الإستثمارات في القطاعات الإستثمارية المختلفة والتي تضمنت إصدار قانون الإستثمار الجديد وإطلاق حزمة جديدة من الحوافز الإستثمارية في إطاره، وإصدار قانون التراخيص الصناعية، وتيسير

في إسجابة سريعة لطلبات المستثمرين

وزيرة التجارة والصناعة تعلن منح فترة سماح

٦ أشهر لسداد إيجار الوحدات الصناعية

بالمجمعات الجديدة بعد انهاء إجراءات النخصيص



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة منح المستثمرين المتقدمين للحصول على وحدات صناعية بالـ ٧ مجمعات صناعية الجديدة التي طرحتها الهيئة العامة للتنمية الصناعية مؤخرا فترة سماح مدتها ٦ أشهر لسداد إيجار الوحدات بعد تخصيصها الأمر الذي يساهم في التخفيف عن كاهل أصحاب المشروعات الصغيرة وصغار المستثمرين ومنحهم الفرصة لبدء مشروعاتهم ودوران عجلة الإنتاج. كما أعلنت الوزيرة عن مد فترة التقدم بطلبات تخصيص الوحدات الصناعية بالـ ٧ مجمعات الجديدة لمدة أسبوعين تنتهي في ١٢ ديسمبر وذلك لمنح فرصة للمستثمرين لأعداد دراسات الجدوى الخاصة بمشروعاتهم.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزيرة بمقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية بحضور اللواء/ محمد الزلاط، رئيس الهيئة مع عدد من المستثمرين الراغبين في الحصول على وحدات

صناعية بالمجمعات المطروحة مؤخرا للوقوف على أبرز التحديات التي يواجهونها ومقترحاتهم وأرائهم للتغلب على هذه التحديات. وقالت الوزيرة أن الهدف من طرح هذه المجمعات - والتي تأتي في إطار المبادرة الرئاسية لتنشغيل الشباب وتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي - هو تشجيع المستثمر الصغير على تحقيق حلمه بإقامة مشروع خاص، من خلال إتاحة مجمعات صناعية مرفقة مع توفير تمويل للمستثمرين ورواد الأعمال أصحاب تلك الوحدات لشراء الماكينات والخامات ومستلزمات الإنتاج في تلك المجمعات من خلال إتاحة آليات تمويلية على أقساط ميسرة فضلا عن تقديم المساعدة في استخراج المستندات والتراخيص وتقديم خدمات التدريب والدعم الفني والتسويق لأصحاب المصانع لتوفير كافة سبل النجاح لمشروعاتهم والبدء فوراً في الإنتاج.

وأشارت جامع إلى حرص الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية على تيسير كافة إجراءات التخصيص وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين الراغبين في الحصول على وحدات صناعية بالمجمعات الجديدة، خاصة في ظل المميزات والحوافز التي تضمنها طرح الأخير للمجمعات الصناعية والذي روعي فيه تقديم تيسيرات غير مسبوقه للمستثمرين شملت تخفيض سعر كراسة الشروط، وكذا إلغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات، والتكاليف مقابل تقديم العروض، لافتة إلى أن هذا الطرح شهد تعاون وتنسيق كبير بين هيئة التنمية الصناعية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث تقوم الهيئة بإتاحة المجمعات للمستثمرين في حين يتولى الجهاز توفير الخدمات التمويلية وغير التمويلية للمشروعات التي ستبدأ التشغيل بالمجمعات.

هذا وقد استمعت الوزيرة لمقترحات واستفسارات المستثمرين المشاركين في اللقاء والتي تضمنت أهمية توافر مزيد من المرونة خلال استكمال إجراءات التخصيص ومدى إمكانية تخفيض سعر إيجار الوحدات مع مراعاة التحديات التي كانت تواجههم في الطروحات السابقة.

وفي هذا الإطار أوضحت جامع أن الأسعار المقررة لاستئجار الوحدات تعتبر مناسبة للغاية لصغار المصنعين والمستثمرين، حيث حرصت الدولة على إتاحة الوحدات بسعر أقل من التكلفة وذلك بهدف مساندة الشباب وليس بغرض تحقيق ربح، مشيرة إلى أنه يجري حاليا وضع اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يمثل نقلة نوعية من حيث التيسيرات والمميزات والفرص الإستثمارية التي سيأتيها لهذا القطاع الواعد لمساعدة شباب المستثمرين على تنفيذ مشروعاتهم.

ومن جانبه أكد اللواء/ محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن الهيئة بكافة فروعها المنتشرة بمحافظات الجمهورية حريصة على التواصل الدائم مع المستثمرين في كافة المناطق والمجمعات الصناعية لتذليل كافة العقبات التي تواجههم والعمل على حل مشكلاتهم أولا بأول، مشيرة إلى أن الاستجابة السريعة لطلبات المستثمرين خلال هذا اللقاء تعكس المنهج الجديد الذي تتبناه وزارة التجارة والصناعة وهيئة التنمية الصناعية لخلق بيئة مواتية لجذب المستثمرين إلى الاستثمار في القطاع الصناعي.

وقال إن الهيئة ملتزمة بتقديم كافة التيسيرات اللازمة لمساعدة المستثمرين بالمجمعات الصناعية الجديدة لاستخراج كافة التراخيص اللازمة لمشروعاتهم.

وأضاف الزلاط أن الوحدات المتاحة بالمجمعات الجديدة ستكون مميزة للغاية وسيكون كل مجمع مجهز بكافة المرافق وشبكات الصرف الصحي والمياه وشبكة الإطفاء بجانب تواجد مجمع خدمات لخدمة المجمع الصناعي وشبكة دفاع مدني، مؤكدا التزام الهيئة بتوفير كافة الخدمات بالمجمعات بمجرد تشغيلها.

وفي نهاية اللقاء أشاد المستثمرين بالاهتمام الكبير الذي أولته وزيرة التجارة والصناعة ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية لعقد هذا اللقاء والذي تم خلاله -ولأول مرة- إتاحة الفرصة للمستثمرين للتعبير عن رؤاهم ومقترحاتهم في الطرح الجديد للمجمعات الصناعية، مع سرعة الاستجابة لمطالبهم.

خلال نفقدها لعدد من المصانع بمنطقة باسوس والعكرشة نيفين جامع: إهنماج كبير من القيادة السياسية بنقدية كامل الدعم لتقنين أوضاع النجمات الصناعية ودمجها في منظومة الاقتصاد الرسمي

فروعه المنتشرة في كافة محافظات مصر وقد تفقدت الوزارة عدداً من المصانع العاملة في مجالات إنتاج الكابلات الكهربائية والزجاج والحديد بالإضافة إلى المنظفات .

ومن جانبه أكد اللواء/ عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية حرص المحافظة على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للقطاع الصناعي والارتقاء بالبنية التحتية لمختلف المناطق والتجمعات الصناعية والتي تشمل تطوير الطرق وتوفير الكهرباء والصرف الصحي والصناعي ، مشيراً الى ان هناك ٣,٦ فدان بمدينة بنها يمكن استغلالها كمشروعات صناعية مرفقة للشباب بمختلف القطاعات الصناعية.

وأوضح أن المحافظة حريصة أيضاً على التنسيق مع وزارة



أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على التواصل مع كافة التجمعات الصناعية المنتشرة في كافة محافظات مصر، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لتنمية وتطوير المصانع المتواجدة بهذه التجمعات لزيادة قدرتها على المنافسة والارتقاء بجودة منتجاتها لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية جاء ذلك خلال الجولة التفقدية التي قامت بها الوزيرة ورافقها

اللواء عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية لعدد من التجمعات الصناعية بالمحافظة شملت منطقتي باسوس والعكرشة، وقد شارك في الجولة اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي الى جانب عدد من قيادات محافظة القليوبية وكل من السيد/ هاني عماد الدين رئيس القطاع المركزي للتمويل و السيد/ محمد عبد الملك رئيس القطاع المركزي للفروع الإقليمية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الى جانب عدد من قيادات محافظة القليوبية.

وقالت الوزيرة ان الوزارة حريصة على تعظيم الاستفادة من كافة الطاقات التصنيعية المتوافرة في كافة أنحاء الجمهورية والسعي لحل كافة التحديات التي تقف حائلاً أمام تنمية وتطوير هذه الطاقات لزيادة مساهمتها في الناتج الصناعي الاجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل خاصة وان القطاع الصناعي يمثل احد القطاعات الرئيسية لاتاحة فرص العمل امام الشباب

ولفتت جامع الى ان الوزارة تسعى جاهدة لتقنين اوضاع المصانع غير المرخصة وضمها الى المنظومة الرسمية خاصة في ظل منظومة الحوافز التي تضمنها قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي تم اقراره مؤخراً ويستهدف جذب القطاع غير الرسمي للانضمام الى منظومة الاقتصاد الرسمي والاستفادة من الحوافز العديدة التي يتيحها القانون وفي هذا الاطار اشارت الوزيرة الى ان كافة اجهزة الوزارة على اتم الاستعداد لتقديم كل الدعم اللازم لمساعدة المصانع على تقنين اوضاعها، وكذلك جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يتيح خدماته لكافة المشروعات من خلال



التجارة والصناعة وكافة اجهزتها التابعة لتقنين اوضاع المصانع غير المرخصة لدمجها في المنظومة الرسمية وتحقيق التوافق مع متطلبات الاشتراطات البنينية والدفاع المدني، الامر الذي يسهم في زيادة معدلات انتاجية هذه المصانع وتوفير المزيد من فرص العمل امام ابناء المحافظة .

الرقابة على الصادرات والواردات نفتح أول معمل مصري لإختبار ترشيد إستهلاك المياه وقدرة النحل للخلاطات ومحابس المياه بميناء دمياط



هذا المعمل يأتي استكمالاً لخطة تطوير كافة المعامل الغذائية والكيميائية بالهيئة خلال ثلاث سنوات بتكلفة تصل إلى ٣٩٠ مليون جنيه والتي صدق عليها رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠١٨ .

وقال إن هذا المعمل يقوم بفحص كافة أنواع خلطات المياه والصنابير والمحابس طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الملزمة والمواصفات العالمية ويعد أول جهه في جمهورية مصر العربية تمتلك هذه الإمكانيات لافتاً إلى انه جاري الاستعداد لإفتتاح معمل آخر بميناء الدخيلة خلال الفترة القريبة المقبلة. وأشار جابر الى حرص الهيئة على ضمان الاعتراف الدولي الكامل بالشهادات الصادرة من المعامل التابعة لها بما يسهم في فتح أسواق جديدة وزيادة تواجدها المنتجات المصرية عالمياً بالإضافة إلى حماية المستهلك من المنتجات غير المطابقة للمواصفات وتوفير منتجات ذات جودة عالية بالأسواق.

افتتح المهندس إسماعيل جابر رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات يرافقه اللواء بحري أ ح / وليد عوض رئيس هيئة ميناء دمياط معمل إختبار ترشيد إستهلاك المياه وقدرة النحل للخلاطات ومحابس المياه بميناء دمياط وذلك تطبيقاً لرؤية الدولة في الحفاظ على الموارد المائية، وفي إطار توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بإتشاء معامل مركزية بجميع الموانئ المحورية لتسريع إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي لكافة البضائع وقرارات السيد رئيس مجلس الوزراء بذات الشأن وكذلك حرص السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على تطوير كافة المعامل بجميع الجهات التابعة للوزارة.

واكد المهندس / إسماعيل جابر حرص الهيئة على تطبيق أعلى معايير المواصفات الدولية للحفاظ على الموارد المائية وحماية المستهلك المصري وإجراء عمليات الفحص والإختبار المختلفة بدقة وجودة عالية في أقل وقت ممكن، مشيراً إلى أن افتتاح

رئيس الوزراء يبحث مقترحات نسهيل حركة البضائع بين مصر ودول القارة الإفريقية.. ويوجه بصياغة خطة نحرك موحدة وبرنامج زمني للتنفيذ

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لاستعراض مقترحات تسهيل حركة البضائع بين مصر والدول الإفريقية، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والمهندس/ كامل الوزير، وزير النقل، إلى جانب ممثلي وزارتي الخارجية، وقطاع الأعمال العام، وعدد من الجهات المعنية.

وقد أكد رئيس الوزراء خلال الاجتماع على الاهتمام الكبير الذي توليه مصر بالقارة الإفريقية وحرصها على تعزيز العلاقات مع الأشقاء في إفريقيا، ليس فقط على المستوى السياسي وإنما أيضاً على المستوى التنموي من خلال زيادة حركة التبادل التجاري مع دول القارة، بما يحقق مصالح كافة الأطراف.

وقال مدبولي إن زيادة حجم التبادل التجاري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير وسائل وآليات النقل من أجل خفض التكاليف النهائية للسلع والبضائع، ومن ثم تأتي أهمية هذا الاجتماع من أجل التوافق حول السبل المقترحة لتعزيز شبكة النقل بين مصر والدول الإفريقية. وقد استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة المقترحات المتعلقة بتسهيل حركة البضائع ما بين مصر والدول الإفريقية عن طريق الشحن البحري، بناءً على الإحصائيات الخاصة بحجم الصادرات المصرية لهذه الدول وأهم الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية، بالإضافة إلى حجم التبادل التجاري والاستثماري بين مصر والقارة الإفريقية، ووفقاً للدراسة التي أعدها جهاز التمثيل التجاري حول الحجم المتوقع للصادرات المصرية إلى كافة الدول الإفريقية، التي توضح قيمة الفرص المتاحة أمام كل منتج في كل سوق إفريقي على حدة.

وأشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أنه تم الانتهاء من خطة الأنشطة القطاعية الترويجية، التي سيقوم بها جهاز التمثيل التجاري من وإلى عدد من الدول الإفريقية خلال الفترة يناير ٢٠٢١ حتى يوليو ٢٠٢٢، وتتضمن ٦٠٢ بعثة تجارية و٥ أسابيع تجارية، و٣



بعثات مشتريين بالإضافة إلى برنامج مكثف من الندوات وورش العمل داخل مصر حول سبل دخول الأسواق الإفريقية، مشيرة إلى أن أبرز التحديات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين مصر والقارة الإفريقية تتضمن ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى القارة، وطول فترة الشحن التي قد تصل إلى ٣٨ يوماً، إلى جانب عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة مع عدد من الأسواق الإفريقية، فضلاً عن التكلفة العالية للنقل الداخلي ببعض الدول الإفريقية، بالإضافة إلى أن ثلث القارة الإفريقية ليس لها سواحل بحرية ويتعذر استخدام النقل البحري في عمليات التبادل التجاري معها.

وقدمت جامع مجموعة من المقترحات للتغلب على هذه التحديات تشمل ضرورة توفير موانئ محورية ومناطق لوجيستية والاعتماد على وسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية، والنقل البري للنقل إلى الدول غير الساحلية فضلاً عن انتهاز مسارات غير تقليدية لتصدير للسلع والمنتجات المصرية تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة الشحن البحري.

وفي ختام الاجتماع، وجه رئيس الوزراء بدمج المقترحات التي تم تناولها خلال الاجتماع، لصياغة خطة تحرك وفق آليات وخطوات محددة، وبرنامج زمني للتنفيذ، والعرض خلال الاجتماع المقبل حول هذا الموضوع.

وزيرة التجارة والصناعة ندلى بصوتها بانتخابات مجلس النواب بكلية الفنون الجميلة



أدلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بصوتها في الانتخابات البرلمانية بمقر كلية الفنون الجميلة بالزمالك. وقالت الوزيرة في تصريحات لوسائل الإعلام إن استحقاق الانتخابات البرلمانية يمثل خطوة هامة نحو استكمال خطط التنمية الشاملة والمستدامة لبناء مصر الحديثة ذات الدور السياسي والاقتصادي الفاعل ليس فقط في محيطها الاقليمي ولكن على المستوى الدولي ايضاً.

وأشارت الى ان الشعب المصري اثبت للعالم اجمع قدرة فائقة على تقرير مصيره ومواجهة كافة التحديات للوصول الى بناء دولته الديمقراطية الحديثة تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي يؤكد دوماً على ثقته في وعي المواطن المصري ومشاركته في رسم مستقبل هذه الامة العظيمة. ولفقت جامع الى ان مجلس النواب الجديد سيثري المشهد السياسي والحياة النيابية بدوره الفاعل والرئيسي في اصدار التشريعات المنظمة والمحفزة لكافة القطاعات وعلى رأسها

و نبحث مع سكرتير عام جمع الكوميسا سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين دول النجم خلال المرحلة المقبلة

القارة. ونوهت الوزيرة إلى أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أطلق منصة «٥٠ مليون امرأة أفريقية تحدث» وذلك يوم ١٨ نوفمبر الماضي وذلك بالتعاون مع تجمعات الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والإيكواس، حيث ستسهم هذه المنصة في توفير خدمات متميزة لسيدات الأعمال في دول القارة الإفريقية وتفعيل دورهن داخل منظومة التنمية المستدامة بالاقتصاد الافريقي، مشيرة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا بلغ ٣,٩ مليار دولار العام الماضي مقارنة بنحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ محققاً زيادة قدرها ١٩,١٪، كان نصيب الصادرات المصرية لدول النجم فيها ٢,٨ مليار دولار العام الماضي مقارنة بنحو ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢٢,٥٪.



عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاء موسعاً - عبر تقنية الفيديو كونفرانس - مع السيدة/ تشيليشي كابويوي السكرتير العام لتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) حيث تناول اللقاء عدد من الموضوعات والملفات المطروحة على جدول أعمال التجمع خلال المرحلة الحالية الى جانب الاعداد لفعاليات القمة المقبلة لروساء دول وحكومات تجمع الكوميسا والمقرر انعقادها العام المقبل. وأكدت الوزيرة حرص القيادة السياسية

والحكومة على الوفاء بكامل التزاماتها تجاه كافة المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية بهدف مساندتها في القيام بالادوار المنوطة بها على أكمل وجه فضلاً عن دعم الدولة المصرية للكوميسا في جهودها لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على حركة التجارة البينية وانتقال السلع والأفراد بين دول التجمع، مشيرة إلى أهمية المنصة الإلكترونية التي أنشأتها الكوميسا لتسهيل حركة التبادل التجاري بين دول التجمع حيث كانت مصر أفادت الكوميسا بتحديد جهات من وزارات التجارة والصناعة والصحة وهيئة الشراء الموحد كنقاط اتصال للحكومة المصرية بالمنصة.

ولفقت جامع إلى أهمية حث سكرتارية الكوميسا للدول الـ ٧ أعضاء التجمع التي لم توقع بعد على اتفاق التجارة الحرة بين التجمعات الإفريقية الثلاث، مشيرة إلى أن مصر كانت ضمن أوائل الدول الموقعة على الاتفاق والتصديق عليه من البرلمان حيث يستهدف تحرير حركة التجارة البينية بين دول القارة الإفريقية وتسهيل حركة انتقال البضائع والأفراد وتيسير حركة النقل بين دول

اجتماع موسع لوزراء الصناعة والهجرة وقطاع الأعمال ورئيس العربية للصنيع لبحث التحضير والاعداد لمؤتمر مصر نسنطيع بالصناعة

من الخبراء بالخارج، مؤكدة أهمية اجتذاب العقول المصرية المهاجرة من أجل المساهمة في إنتاج وتصميم منتجات بديلة عن الواردات التي نستوردها من الخارج، بالإضافة إلى البدء في حصر مدخلات الإنتاج لدراسة تصنيعها محليا، وتشكيل فرق عمل مشتركة لدراسة الإحتياجات ووضع آليات التنفيذ بتوقيات محددة سواء فيما يتعلق بتصنيع السلع الإستثمارية والمكونات التي يتم استيرادها من الخارج.

وأشارت إلى أنه سيتم التعاون مع كافة الوزارات المعنية وفي مقدمتها والتجارة والصناعة وأيضا قطاع الأعمال والإنتاج الحربي والعربية للصنيع واتحاد الصناعات للتوصل إلى خطة عمل شاملة لانجاح هذا الحدث الهام. كما أكد «هشام توفيق» وزير قطاع الأعمال أن تشكيل لجنة مشتركة لمؤتمر مصر نسنطيع بالصناعة يأتي في ضوء رؤية مشتركة بين وزارة قطاع الأعمال ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للصنيع لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل لتعميق التصنيع المحلي محليا وفقا لمعايير الجودة العالمية، مشيراً إلى أن الطريق الأمثل للتنمية لا بد أن يتم بتضافر الجهود واستثمار كافة إمكانيات مؤسساتنا الوطنية.

من جانبه أكد الفريق «التراس» على تنفيذ توجيهات الرئيس «عبد الفتاح السيسي» بتعزيز التعاون البناء بين مؤسسات الدولة وإستغلال القدرات التصنيعية الوطنية، مشيراً لأهمية تعزيز الجهود لتعميق التصنيع المحلي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والعمل على خفض الواردات، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات المصرية.

كما أعرب «التراس» عن تقديره لمجهودات وزارة الهجرة ودعمها لزيادة دور الخبراء المصريين بالخارج في كل المشروعات القومية وربط المستثمرين المصريين والأخوة العرب بوطنهم الأكبر، مشيراً إلى إستراتيجية الهيئة العربية للصنيع لفتح قنوات اتصال مع العلماء والخبراء للاستفادة من ثروة مصر الفكرية في مشروعات الهيئة التنموية. وبدوره أوضح المهندس «محمد السويدي» رئيس إتحاد الصناعات أن خطة التعاون المشترك تعتمد على تحقيق التكامل والشراكة بين الحكومة بكافة أجهزتها والقطاع الخاص ممثل في إتحاد الصناعات، لافتاً إلى أهمية دعم مؤتمر مصر نسنطيع والإستفادة من خبرات علمائنا بالخارج، مع أهمية البدء في عقد لقاءات موسعة بين المسنولين والمصريين في الخارج للإجابة على استفساراتهم بشأن مناخ الإستثمار في مصر، واستعراض التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري، مؤكداً أهمية هذه اللقاءات في صياغة حوار المؤتمر وضمان نجاحه.



في إطار الاستعداد لتنظيم مؤتمر مصر نسنطيع شاركت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة في الاجتماع الذي عقده الفريق/ عبد المنعم التراس رئيس الهيئة العربية للصنيع بحضور وزير الهجرة وشئون المصريين بالخارج وقطاع الأعمال العام للتحضير للدورة القادمة للمؤتمر والتي ستخصص لقطاع الصناعة، وقد شارك في الاجتماع رئيس الهيئة العامة للإستثمار ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ورئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ورئيس هيئة تنمية الصادرات، التي جانب رئيس إتحاد الصناعات المصرية ورئيس الإتحاد العام للغرف التجارية ونائب وزير التعليم العالي ورئيس أكاديمية البحث العلمي ومستشار وزيرة التجارة والصناعة للاتصال المؤسسي.

خلال المباحثات أوضحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن عقد مؤتمر «مصر نسنطيع» في دورته الجديدة حول الصناعة المصرية يأتي مواكبا للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة وعلى رأسها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتنمية وتطوير الصناعة المصرية خاصة وانها تمثل قاطرة التنمية للاقتصاد القومي، مشيرة إلى حرص الوزارة على إتاحة كافة إمكاناتها لانجاح هذا الحدث الهام والذي يعد فرصة كبيرة لاستعراض كافة المقومات والإمكانات التي تمتلكها الصناعة المصرية في كافة قطاعاتها التي جانب جذب إستثمارات المصريين في الخارج للإستثمار في السوق المصري.

وأشارت إلى أهمية تركيز المؤتمر على الإستفادة من التجارب الدولية في توطيد التكنولوجيات الحديثة في مختلف القطاعات الصناعية وبصفة خاصة في القطاعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية، وهو الأمر الذي يحقق مستهدفات الوزارة نحو تعميق التصنيع المحلي وإحلال الواردات بمنتجات محلية الصنع، وبما يعكس إيجابا على إصلاح العجز في الميزان التجاري المصري، لافتة في هذا الإطار إلى إمكانية تنظيم زيارات ميدانية للمشاركين في المؤتمر من المصريين بالخارج إلى المجمعات الصناعية الجديدة التي أنشأتها الوزارة للتعرف على الإمكانيات والخدمات والحوافز المتاحة أمام المستثمرين في القطاع الصناعي، ويصل إجمالي هذه المجمعات إلى ١٣ مجمعا معظمها يغطي محافظات الصعيد مصر.

وأكدت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج إلى أهمية تشكيل لجنة تنفيذية لمؤتمر مصر نسنطيع بالصناعة بمشاركة وزارات الصناعة وقطاع الأعمال والإنتاج الحربي والعربية للصنيع وإتحاد الصناعات المصرية للإستماع لرؤيتهم الفنية في محاور المؤتمر وتحديد التخصصات التي يتم مخاطبتها

بحضور ممثلين عن ٦ وزارات وزيرا التجارة والصناعة والسياحة والآثار يبحثان الترتيبات الخاصة بمحتوى الجناح المصري بمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠



استقبل الدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار السيدة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة بمقر المتحف القومي للحضارة المصرية حيث عقدا اجتماعا موسعا لبحث الترتيبات الخاصة بالمحتوى الذي سيتم عرضه بالجناح المصري المشارك بمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ والمقرر عقده خلال شهر أكتوبر المقبل ويستمر لمدة ٦ أشهر.

وقد شارك في الاجتماع الدكتورة/ غادة شلبي نائب وزير السياحة والآثار والدكتور/ أحمد مغاوري، رئيس جهاز التمثيل التجاري والمفوض العام للمشاركة المصرية بإكسبو دبي ٢٠٢٠ والسيد/ حاتم العشري مستشار وزيرة التجارة والصناعة للاتصال المؤسسي إلى جانب ممثلين عن وزارات الإسكان

والمالية والتعليم العالي والثقافة والهجرة والسياحة والآثار وعدد من الجهات المعنية.

وأكدت جامع حرص الحكومة على إنجاح المشاركة المصرية في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ والظهور بالشكل اللائق بمكانة مصر وثقلها على الساحتين الإقليمية والدولية والإستفادة من رواج المعرض على مستوى العالم وكونه يقام لأول مرة في بلد عربي، مشيرة إلى أن الجناح المصري بالمعرض سيسلط الضوء على مساهمة الدولة المصرية في منظومة التنمية العالمية وبناء مستقبل واعد يحقق فرص استثمار وتنمية مستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضحت الوزيرة أن مبنى الجناح المصري المشارك بالمعرض والذي تفقدته خلال زيارتها لدولة الإمارات الأسبوع الماضي يعكس الحضارة المصرية وأهم سمات الشخصية المصرية عبر التاريخ، إلى جانب التركيز على مصر المستقبل وأهم الفرص المتاحة أمام المستثمرين في كافة القطاعات، مشيرة إلى أن الجناح المصري سيتضمن فرص جيدة لعقد لقاءات بين الشركات بهدف إبرام صفقات تجارية وإستثمارية بما يعظم الأثر الاقتصادي للمشاركة المصرية بالمعرض

ولفتت الوزيرة إلى أن هناك تنسيقا كبيرا مع كافة الوزارات والأجهزة المعنية من خلال اللجنة الوطنية للمشاركة المصرية بإكسبو دبي والتي تضم حوالي ٢٥ وزارة فضلا عن المؤسسات والهيئات وتجمعات رجال الأعمال والبنوك وتستهدف إنجاح المشاركة المصرية في هذا المحفل الدولي الهام

ومن جانبه أكد الدكتور/ خالد العناني، حرص الوزارة على إتاحة كافة إمكاناتها لأظهار الجناح المصري بمعرض إكسبو بالصورة التي تتناسب مع مكانة مصر باعتبارها أحد أهم المقاصد السياحية والأثرية العالمية، مشيراً في هذا الإطار إلى ضرورة أن يكون المحتوى المقدم بالمعرض كبير ومستمر بحيث يتوزع على مدة الـ ٦ أشهر الخاصة بالمعرض حتى يتسنى جذب الزائرين طوال مدة المعرض. وأوضح الوزير أن العام المقبل سيشهد إطلاق العديد من الفعاليات الهامة وعلى رأسها افتتاح المتحف المصري الكبير، مشيراً إلى أنه يجري دراسة إقامة معرض مؤقت لمجموعة من الآثار المصرية بمكان مؤمن بالجناح المصري بالمعرض ليبرز تفرد مصر و يعكس حضارتها العريقة، إلى جانب عرض آلاف من المستنسخات لآثار الجناح المصري بمعرض إكسبو دبي.

ونسنعرض المؤشرات الإيجابية للاقنصاد المصري خلال فعاليات القمة العربية الأوروبية



أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة ضرورة تضافر جهود الدول العربية والأوروبية لتخطي أزماتها الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال فتح آفاق جديدة للاستثمار واستغلال ثروات المنطقة، مشيرة إلى الجهود الكبيرة للرئيس عبد الفتاح السيسي في التواصل مع شركاء مصر لدعم منظومة الاستقرار والنمو، والتي كان أبرزها إنشاء منتدى الغاز لجنوب شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يمثل نجاحا كبيرا لإدارة ثروات البلاد بالتعاون مع دول المنطقة تحقيقا للاستقرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

مختلفة بنسب لا تقل عن ٤,٥ إلى ٥% وحدث تراجع شديد في العديد من القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاعات السياحة والطيران والملاحة والتجارة العالمية وانخفاض في حجم الاستثمارات العالمية وما تمثله هذه التوقعات من ضغط على اقتصادات الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية

وأضافت أن الحكومة تتبنى عدداً من المشروعات الاستراتيجية العملاقة المطروحة للاستثمارات الدولية، ومن أهمها المنطقة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس، ومشروع المثلث الذهبي، والمدن الصناعية المتخصصة في الغزل والنسيج والجلود والأثاث ومركز الخدمات اللوجستية في دمياط، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومدينة الجلالة العالمية، ومشروع استصلاح ١,٥ مليون فدان، إلى جانب مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، مؤكدة أن هذه الإجراءات والمشروعات تأتي في إطار ما توفره مصر من فرص ضخمة أمام المستثمرين الأجانب وسعي الدولة الحثيث لتذليل كافة العقبات أمام المستثمر الأجنبي.

ودعت الوزيرة المشاركين في القمة لضرورة الاطلاع على هذه الفرص الاستثمارية التي تتيحها مصر والمساهمة فيها وتمهيد الطرق في سبيل ذلك وفي إطار ما يجمع مصر واليونان ومنظومة الاتحاد الأوروبي من تعاون مشترك، مؤكدة أهمية الارتقاء بألية التعاون بين المنطقة العربية والاتحاد الأوروبي للانطلاق إلى آفاق تضمن دعم المزيد من الأمن والاستقرار بالمنطقة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقاها نيابةً عنها الدكتور/ أحمد مغاوري، رئيس جهاز التمثيل التجاري خلال فعاليات الدورة الخامسة من القمة العربية الأوروبية التي انطلقت من اليونان عبر تقنية الفيديو كونفرانس تحت عنوان «شراكة استراتيجية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي» وذلك برعاية البرلمان الأوروبي ووزارة الخارجية اليونانية وبمشاركة وزير التنمية والاستثمار اليوناني وعدد كبير من الوزراء وممثلي الحكومات العربية والأوروبية.

وأوضحت جامع أن تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام يأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية وذلك بهدف خلق اقتصاد تنافسي ومتنوع، لافتة في هذا الصدد إلى أن مصر قد تبنت برنامجاً ناجحاً للإصلاح الاقتصادي ساهم في تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو تعتبر الأفضل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي ساعد مصر فيما بعد على مواجهة التداعيات الاقتصادية المترتبة على أزمة فيروس كورونا المستجد.

وأشارت الوزيرة إلى أن مصر قد نجحت في تحقيق معدل نمو بلغ ٥,٩% حتى فبراير الماضي لتتخطى بذلك المعدلات المستهدفة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تبلغ ٥,٧% كحد أدنى، هذا إلى جانب ما سجله الاحتياطي النقدي الأجنبي من ارتفاع حيث بلغ ٤٥,٥ مليار دولار بالرغم مما تشير إليه تقارير المؤسسات العالمية من توقعات حدوث انكماش على مستوى العالم في قطاعات

وزيرة التجارة والصناعة نبذت مع وفد الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة دعم ومساندة مشروعات التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين مصر وألمانيا



والداخلية باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز وتواجد الصادرات المصرية بالأسواق العالمية وزيادة تنافسية المنتج المصري بالسوقين المحلي والعالمي، مشيرة إلى أهمية توفير بدائل فاعلة لمنظومة الترويج للصادرات لتفادي الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد على حركة التجارة العالمية.

ومن جانبه أوضح السيد/ يان نوتر المدير التنفيذي للغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة أن الغرفة الألمانية للصناعة والتجارة تعد أكبر غرفة تجارية في منطقة الشرق الأوسط حيث تضم ٢٥٠٠ شركة، مشيراً إلى أن الغرفة توفر خدمات متميزة لكافة الشركات الأعضاء وتعمل كحلقة وصل بين الحكومتين المصرية والألمانية ورجال الأعمال العاملين والمهتمين بالسوقين المصري والألماني.

الوطنية في مختلف القطاعات الإنتاجية وذلك باعتبارها إحدى القلاع الصناعية العالمية التي تحظى بثقة المجتمع الصناعي والمستهلكين المصريين فضلاً عن الاستفادة من التوجه الحالي للمستثمرين الألمان بنقل استثماراتهم الخارجية للدول القريبة وذلك من خلال إعادة توطين هذه الصناعات بالسوق المصري.

وأشارت جامع إلى أهمية المنصات الرقمية في تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي خلال المرحلة الحالية وفي إطار جهود مواجهة التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، لافتة إلى أهمية الاستفادة من الخبرات الألمانية الكبيرة في مجال التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية بالاقتصاد المصري.

ولفتت الوزيرة إلى أنه يجري حالياً وضع خطة جديدة لمنظومة المعارض الخارجية

عقدت السيدة نيفين جامع / وزيرة التجارة والصناعة لقاءً مع وفد الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة برئاسة السيد/ يان نوتر المدير التنفيذي للغرفة والذي تناول دور الغرفة في دعم ومساندة مشروعات التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين مصر وألمانيا والخدمات التي تتيحها الغرفة لدوائر الأعمال لتعزيز منظومة التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين.

وقالت الوزيرة إن الحكومة حريصة على تقديم الدعم الكامل لمختلف الاستثمارات المحلية والأجنبية العاملة بالسوق المصري من خلال توفير كافة الخدمات الصناعية والقضاء على التحديات التي تواجه هذه الاستثمارات، مؤكدة أن حرص الوزارة على نقل الخبرات والإمكانات والتكنولوجيات الصناعية المتطورة لدولة ألمانيا للصناعة

بهدف نشر الثقافة القانونية الكرونية هيئة المطابع الأميرية توقع برونوكول تعاون مع نادى قضاة مصر لتعزيز أوجه التعاون في مجال نشر الموسوعات القانونية الرقمية



في إطار توجيهات السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة للارتقاء بمنظومة الطباعة والنشر بهيئة المطابع الأميرية، وقع السيد/ أشرف إمام، رئيس مجلس إدارة هيئة المطابع الأميرية والمستشار/ محمد عبد المحسن، رئيس نادى قضاة مصر بروتوكول تعاون لتعزيز أوجه التعاون المشترك بين الجانبين في مجال طباعة الموسوعات القانونية والرقمية .

وقال السيد/ أشرف إمام، رئيس مجلس إدارة هيئة المطابع الأميرية إن هذا الاتفاق يأتي في إطار حرص هيئة المطابع الأميرية على نشر الثقافة القانونية الكرونية وإيماناً من دورها الريادي في مجال الطباعة وبصفتها الناشر الرسمي للجريدة الرسمية والوقائع المصرية، مشيراً إلى أن الاتفاق يمثل إحدى الخطوات التي تتبناها الهيئة حالياً لتعزيز تعاونها مع مختلف الجهات لتحقيق رؤيتها بأن تكون منارة لنشر الفكر والثقافة والريادة باعتبارها أحد أهم مراكز الطباعة والنشر في مصر والشرق الأوسط وقاطرة لصناعة الطباعة والتجليد لتحقيق بذلك أعلى معدلات للأداء.

وأوضح إمام أن الطرفين اتفقا بموجب البروتوكول على العمل في ضوء خطة اللجنة العلمية والثقافية بنادى قضاة مصر لتقديم خدمة الموسوعات القانونية المتكاملة الكرونية والمتضمنة كافة التشريعات والقوانين والتي تختص بها هيئة المطابع الأميرية كأفضل الخدمات

والقرارات المكملة لها متضمنة مدى سرياتها، والتشريعات اليومية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية، بالإضافة إلى أحكام محكمة النقض منذ إنشائها ووفقاً لفهرسة الموضوعات، وأحكام المحكمة الدستورية العليا، وأحكام المحكمة الإدارية العليا وتوحيد المبادئ، فضلاً عن فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

الثقافية لتقديمها للقضاة، سواء مطبوعة أو كرونية من خلال تطبيق على أجهزة التليفونات المحمولة والذي يتيح إمكانية التصفح والبحث عن كافة القوانين والقرارات الصادرة بصفة يومية. وأضاف رئيس هيئة المطابع الأميرية أن هذه الموسوعات تتضمن كافة القوانين والقرارات الصادرة

خلال فعاليات الاسبوع المصري البريطاني نيفين جامع: نسعى لتحقيق نقلة نوعية في معدلات التجارة البينية وزيادة الاستثمارات البريطانية في السوق المصري



أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة أن مصر والمملكة المتحدة ترتبطان بعلاقات اقتصادية استراتيجية تستند لتاريخ طويل من التعاون المشترك في مختلف المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية، مشيرة إلى اهتمام القيادة السياسية بالبلدين بتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بهدف تحقيق نقلة نوعية في معدلات التجارة البينية وزيادة المشروعات الاستثمارية للشركات البريطانية في مصر وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد البريكسيت.

لهذا الملف الهام بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من فرص النفاذ التفضيلي للصادرات المصرية للاسواق الأفريقية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AF CFTA وأشارت إلى أن الدولة المصرية تتطلع إلى ضخ المزيد من الاستثمارات البريطانية بالسوق المصري خلال الفترة القادمة، لافتة إلى ثقة الحكومة الكاملة في مجتمع الأعمال البريطاني بالقيام بدور محوري لنقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية البريطانية المتطورة للصناعات الوطنية.

وأوضحت الوزيرة أن السوق البريطاني يمثل أهم الاسواق التصديرية المستقبلية لعدد كبير من بنود المنتجات المصرية السلعية لما تتمتع به هذه المنتجات من ميزات تنافسية وقبول لدى المستهلك في المملكة المتحدة خاصة بعد سريان اتفاق الشراكة التجارية بين البلدين والمنتظر التوقيع عليه قريباً، مشيرة إلى أن معدلات التبادل التجاري بين البلدين بلغت العام الماضي نحو ٢,١٤ مليار جنيه استرليني مقارنة بنحو ١,٩٦ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠١٨.

وتابعت الوزيرة أن الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي تسعى لبذل المزيد من الجهود لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي وذلك من خلال التركيز على عدد من القطاعات الواعدة وتنفيذ خطة عمل للإصلاحات الهيكلية بهذه القطاعات لزيادة تنافسيتها وقيمتها المضافة وبصفة خاصة قطاع الصناعات التحويلية والذي يحظى بأهمية وأولوية لدى الدولة المصرية لكونه من القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو ولدوره الهام في خلق فرص العمل الضرورية وتحسين الإنتاجية، مشيرة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية ساهم بنسبة ١٠٪ من النمو المتحقق في الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٠، كما زادت مساهمة القطاع في نسبة المشتغلين به خلال الربع الأول من العام الجاري إلى نحو ١٢,٨٪ مقارنة بـ ١٢,١٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي .

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقاها نيابة عنها الدكتور/ احمد مغاوري رئيس جهاز التمثيل التجاري خلال فعاليات الاسبوع المصري الذي نظمته الجمعية المصرية البريطانية والمقام خلال الفترة من ٩-١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ الجاري بـ «جلسة مستقبل العلاقات التجارية المصرية البريطانية» والتي ادارها الدكتور/ احمد فكري عبد الوهاب بحضور السير/ جيفري دونالدسون المبعوث التجاري للمملكة المتحدة إلى مصر واعضاء جمعية الأعمال المصرية البريطانية.

وقالت الوزيرة ان المرحلة الحالية تمثل نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقات الثنائية المصرية البريطانية خاصة مع خروج المملكة المتحدة من التكتل الاوروبي وبداية علاقات تجارية واستثمارية ثنائية جديدة مع العالم لتجعل من المملكة المتحدة إحدى أهم الشركاء التجاريين لمصر على المستوى العالمي؛ مشيرة إلى ان المملكة المتحدة تأتي في المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم المساهمة في الاستثمار الاجنبي المباشر بالسوق المصري من خلال ١٦٣٠ شركة باستثمارات تبلغ ٥,٤ مليار دولار تتركز أغلبها في القطاع الصناعي .

ونوهت جامع إلى حرص الحكومة المصرية على خلق علاقات راسخة ومستدامة مع مجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة الأمر الذي من شأنه تعزيز التعاون الاستثماري والتجاري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، حيث يعد منتدى الأعمال المصري البريطاني احد ركائز التعاون المشترك الداعم لمسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصفة خاصة وبين مصر والمملكة المتحدة ودول القارة الأفريقية بصفة عامة، مشيرة إلى ان الوقت الحالي يمثل فرصة جيدة للتطلع نحو توسيع نطاق التعاون الاقتصادي المصري البريطاني المشترك بدول القارة الأفريقية لاسيما في ظل الدعم السياسي غير المسبوق

إصدار أول دفعة من شهادات صرف مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات في إطار مبادرة السداد الفوري



ولفتت جامع الى ان هذه المبادرة تأتي تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لمساندة الشركات المصدرة، وسرعة رد الأعباء التصديرية، لدعم قطاعي الصناعة والتصدير وبصفة خاصة خلال هذه المرحلة بسبب تداعيات انتشار جائحة كورونا، حيث تتيح المبادرة سداد نسبة ٨٥٪ من إجمالي قيمة المستحقات فوراً وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والبنوك، بدلاً من سدادها على أقساط قد تستغرق عدة سنوات، الأمر الذي يسهم في توفير السيولة النقدية لتمكين الشركات المصدرة من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمالة.

وأشارت الوزارة إلى استمرار صندوق تنمية الصادرات في تلقي طلبات الشركات المصدرة الراغبة في الاستفادة من هذه المبادرة، وذلك حتى ٣٠ نوفمبر الماضي.

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان صندوق تنمية الصادرات أصدر أول دفعة من شهادات صرف مستحقات الشركات المصدرة في إطار مبادرة السداد الفوري التي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً لتسوية المستحقات المتأخرة للشركات لدى الصندوق.

وقالت انه تقدم للصندوق منذ أول شهر نوفمبر الماضي وحتى الان طلبات من ٩٠٣ شركة للاستفادة من مبادرة السداد الفوري، حيث بلغ إجمالي المبالغ المستحقة عن الملفات المستوفاة لحوالي ٣٢٣ شركة ٣,٢ مليار جنيه، لافتة الى ان الصندوق تواصل مع الشركات لإخطارهم بالمبالغ المستحقة تمهيدا لإستكمال إجراءات إصدار شهادات بالمبالغ بعد استقطاع الضرائب والدمغات واي مديونيات مستحقة لصالح وزارة المالية.

خلال مشاركتها في فعاليات الأسبوع العالمي لريادة الأعمال نيفين جامع تؤكد حرص الحكومة على تشجيع ثقافة العمل الحر و تنمية المشروعات الصغيرة ومنهاجية الصغر



ورداد الاعمال حيث يفرّد القانون باب خاص لريادة الأعمال لدورها المحوري في تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وهو لا يعني فقط بالخدمات التمويلية ولكن أيضا الخدمات غير المالية وأهمها التدريب وفتح مجالات أكثر للمشروعات والتنمية.

ولفتت جامع الى أنه جاري حالياً إعداد اللائحة التنفيذية للقانون وذلك بالتنسيق وتعاون مع كافة الأطراف المعنية من الجهات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني وشباب الأعمال بهدف التوصل إلى لائحة تتوافق عليها كافة الأطراف وبما يسهم في تعظيم المردود من هذا القانون.

وأوضحت الوزيرة أن الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة تبنت خطة طموحة لإنشاء ١٣ مجمع صناعي جديد بنحو ١٢ محافظة معظمها بمحافظة الصعيد وتشمل ٤٣٠٧ وحدة صناعية جاهزة وكاملة المرافق متاحة بتيسيرات

أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حرص الحكومة المصرية على تشجيع ثقافة العمل الحر وتشجيع صغار المصنعين والمستثمرين على البدء في مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها على رأس محاور التنمية المجتمعية والاقتصادية خاصة وأن مصر تعد من أهم الدول الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث توفير برامج التعلم والتدريب وحاضنات الأعمال بالإضافة الى توفير العديد من الأدوات التمويلية اللازمة لبدء المشروعات.

جاء ذلك في سياق الكلمة التي ألقته الوزيرة خلال مشاركتها الافتراضية في فعاليات الأسبوع العالمي لريادة الأعمال، التي تستضيفها مصر للعام الثالث عشر، وينظمها المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواشنطن ICSB خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٢ نوفمبر الماضي، حيث استعرضت الوزيرة أهم ما تم إنجازه في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وخاصة خلال أزمة انتشار فيروس كورونا.

وقالت الوزيرة إن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي تم التصديق عليه يمثل طفرة كبيرة من حيث التيسيرات والمميزات والفرص الاستثمارية التي ستتاح لهذا القطاع لمساعدة شباب المستثمرين على تنفيذ مشروعاتهم، لافتة إلى أن القانون يتيح العديد من المزايا لأصحاب المشروعات الصغيرة

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض مع ممثلي البنك الدولي منظومة الإجراءات والإصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على تعزيز أطر التعاون مع مجموعة البنك الدولي فى كافة البرامج والمشروعات التنموية المشتركة وبصفة خاصة المشروعات المعنية بالاقتصاد الأخضر وكفاءة الطاقة والاستفادة من تجارب البنك فى هذه المجالات والتي حققت نجاحا كبيرا فى العديد من الدول.

وقالت الوزيرة أن مصر خطت خطوات كبيرة فى مجال الإصلاح الإقتصادى والتطوير المؤسسى مما أسهم فى تعزيز مكانة الاقتصاد المصرى على خريطة الاقتصاد العالمى وهو الأمر الذى أشادت به كافة المؤسسات العالمية وعلى رأسها البنك الدولى .

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذى عقده الوزيرة- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع ممثلي البنك الدولي برئاسة السيد/ مارك أهيرن، مدير برامج بالبنك الدولي، شارك فى اللقاء الدكتور/ وليد درويش، مستشار الوزيرة للسياسات البيئية والسيد/ أحمد رضا معاون الوزيرة لشئون الصناعة. وأوضحت الوزيرة أن اللقاء قد استعرض عدد من الموضوعات المتعلقة بتحسين بيئة ومناخ الأعمال فى مصر وكذا تحسين كفاءة الطاقة فى المحركات الكهربائية فضلا عن منظومة تسهيل التجارة بين مصر ودول العالم.

وأشارت جامع إلى أنه فيما يتعلق بالإجراءات التي إتخذتها الوزارة لتحسين كفاءة الطاقة فقد تم إصدار قرار وزارى بإلزام المنتجين والمستوردين للمحركات الكهربائية بضوابط الإنتاج والاستيراد طبقا للمواصفة القياسية المصرية والخاصة بمستويات الطاقة بالمحركات الكهربائية، مؤكدة حرص الوزارة على تفعيل هذا القرار بما يساهم فى زيادة استخدام المحركات الكهربائية الموفرة للطاقة.

ولفتت إلى أن الوزارة تنفذ أيضاً بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» مشروع استخدام الطاقة

الشمسية فى عمليات التسخين فى الصناعة وذلك فى إطار مبادرة الاقتصاد الأخضر، فضلا عن دراسة إنشاء أول منطقة صناعية خضراء بالتعاون مع اليونيدو والهيئة الاقتصادية لقناة السويس.

ونوهت جامع إلى أن الوزارة تدرس إمكانية توفير تمويل لمساعدة المصانع على إحلال المحركات الكهربائية الحالية بأخرى ذات كفاءة فى استهلاك الطاقة وذلك من خلال الجهاز المصرفى وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة وأن الجهاز لديه القدرة على الوصول إلى كافة فئات المشروعات الصغيرة المستهدفة، فضلا عن قيامه بتقديم خدمات تمويلية وغير تمويلية لهذه المشروعات. ومن جانبهم أكدوا ممثلو مجموعة البنك الدولي أن الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصرى خلال المرحلة الماضية وبصفة خاصة ما يتعلق بمنظومة التصدير والإستيراد وتحسين بيئة الأعمال وإصدار قانون الجمارك قد أسهمت فى تطوير مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى، مشيدين فى الوقت ذاته بالإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة فى مجال كفاءة استخدام الطاقة والتوجه نحو الطاقة النظيفة فى الصناعة.

الإنهاء من نسليج ٤٧ وحدة إنتاجية لمصانع الغراء بمدينة الجلود بالروبيكي بنكافة إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه



للحفاظ على الشكل العام للمدينة وتجنب العشوائية وتقليل الآثار البيئية الناتجة عن عملية الإنتاج حيث أن بعض المخالفات سيتم تقييدها والبعض الآخر سيتم إزالته فوراً . ومن جانبه أوضح المهندس/ محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمرانى انه بتسليم هذه الوحدات يكون قد تم الانتهاء من المرحلة قبل الأخيرة لنقل مدايغ مجرى العيون الى مدينة الجلود بالروبيكي حيث تم تسكين المرحلة الأولى للمدايغ والأنشطة المكتملة لـ ١٩٢ مستفيد بعدد ٢١٣ وحدة بإجمالى مسطحات تبلغ ١٩٧ ألف متر مربع وبمساحة إجمالية تبلغ ١٧٦ فدان وبتكلفة قدرها ٢,٣ مليار جنيه وتتضمن ١٥١ مذبغة و ٢٤ مخزن كيمياويات و ١٣ مخزن جلود و ٤ أنشطة مكتملة .

وأشار الى أن المرحلة الأخيرة سيتم طرحها فى القريب العاجل لإستكمال تسكين باقى المدايغ المقنتة فى مدينة الروبيكي لـ ٩٦ مستفيد بعدد ١٢٧ وحدة بإجمالى مسطحات تبلغ ٣٢ ألف و ٤٧١ متر مربع وبمساحة إجمالية تبلغ ٢٢ فدان وبتكلفة قدرها ٣٠٠ مليون جنيه .

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه تم تسليم الوحدات الإنتاجية الخاصة بمصانع الغراء والتي تم نقلها من منطقة مجرى العيون إلى مدينة الجلود بالروبيكى وذلك لعدد ٤١ مستفيد بإجمالى ٤٧ وحدة والمقامة على مساحة ٢٣ ألف متر مربع بمساحة إجمالية تبلغ ١٨ فدان وبتكلفة إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه.

وأكدت جامع حرص الوزارة على توفير وحدات صناعية لكافة المدايغ والأنشطة المكتملة لها والمنقولة من منطقة مجرى العيون إلى مدينة الجلود بالروبيكى، مشيرة إلى أن مشروع مدينة الجلود بالروبيكى يعد أحد أهم المشروعات القومية التي توليها الدولة والقيادة السياسية اهتماماً كبيراً .

وأضافت أن المشروع يستهدف إنشاء منظومة متكاملة لإنتاج الجلود المصرية على طراز عالمى ومجهزة بأحدث التكنولوجيات العالمية فى مجال دباغة الجلود لتكون مركزاً لكافة مراحل تصنيع الجلود فى مصر، مشيرة إلى ضرورة إلزام كافة المنشآت بالمدينة بالقواعد المنظمة

وزيرة التجارة والصناعة نفتح معرض «صنع في مصر» بمنحف القوات الجوية



افتتحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة معرض «صنع في مصر» الذي اقيم بمقر متحف القوات الجوية ونظمته مجلة باشون بالتعاون مع جاليري Art Talks وتحت رعاية جمعية بنحك يا مصر للتنمية، وتضمن المعرض عدد من المنتجات الحرفية والتراثية كالأزياء والاكسسوارات والمجوهرات المصرية إلى جانب بعض التصميمات الفنية والأثاث وسط الطائرات والمروحيات التاريخية بالمتحف، وقد شارك في مراسم الافتتاح لواء طيار أ.ح/ مجدي دويدار، مدير متحف القوات الجوية، والمهندسة/ زينب بشير، رئيس جمعية بنحك يا مصر للتنمية والسيدة/ سوزان ثابت رئيس تحرير مجلة باشون. وقالت الوزيرة إن هذا المعرض يمثل فرصة كبيرة لاستعراض الخبرات والمهارات الفنية في التصميمات

وهو الامر الذي يساهم في تسويق هذه المنتجات بالسوقين المحلي والخارجي. وأوضحت جامع أن المشروعات اليدوية قادرة على إحداث نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشريحة كبيرة من المواطنين من بينها المرأة التي تتميز بقدرتها على التطوير والتجديد في العمل اليدوي داعية المعارضين المشاركين بالمعرض للمشاركة بمعرض «تراثنا» الذي ينظمه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يعتبر أكبر معرض للحرف اليدوية والتراثية، خاصة وأنه قد تقرر اقامته ٤ مرات سنوياً ليستفيد منه أكبر عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين بهذا القطاع. وأشادت الوزيرة بجودة المنتجات المعروضة ورقى التصميمات وكذا التوجه الخيري لعدد كبير من المعارضين بتخصيص عائد البيع لمؤسسات صحية وخيرية لخدمة المجتمع ، مؤكدة أن مثل هذه المعارض تمثل فرصة جيدة لبث الثقة في شباب المصممين وتشجيعهم على خوض غمار مشروعاتهم الصغيرة وبلورة أفكارهم الناشئة لتصبح مشروعاً قائماً على أرض الواقع .

والمشغولات الحرفية من خلال مشاركة نحو ٧٠ مصمم وفنان بالإضافة إلى طلاب مركز التصميمات والموضة التابع لوزارة التجارة والصناعة وبنك الكساء المصري. وأشارت جامع الى أن الوزارة تولي اهتماماً بالغاً بتنمية وتطوير الصناعات الحرفية واليدوية وذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية للعمل على النهوض بهذا القطاع الحيوي، وحل المشكلات التي تواجهه باعتباره من القطاعات كثيفة العمالة التي تتيح فرص عمل لقطاع كبير من المواطنين، لافتة إلى أن مصر بها نحو ٢٥٠ تجمعاً للحرف اليدوية والتراثية تضم ١٢٠ حرفة توفر عشرات الآلاف من فرص العمل الدائمة والمؤقتة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولفتت الوزيرة إلى أن الوزارة ممثلة في مركز تحديث الصناعة أطلقت منذ عامين مشروع «كريييف ايجيبيت» الذي يضم منتجات تراثية متنوعة من أكثر من ١٤٠ مورد إلى جانب حرفيين ومصممين ورواد أعمال وتجمعات حرفية في مختلف محافظات الجمهورية، مشيرة الى المنصة الالكترونية التي أطلقها البرنامج تضم حتى الان نحو ١٥٠٠ منتج حرفي ويدوي

لحفاظ على معدلات التصدير للسوق الأوروبي وزارة التجارة والصناعة سنضيف اجتماعات اللجنة الحكومية للتجارة والبيئة بمشاركة ممثلي كافة الوزارات والجهات المعنية



في اطار جهود وزارة التجارة والصناعة لزيادة معدلات التصدير الى السوق الاوروبي والتوافق مع الاشتراطات والمعايير البيئية الاوروبية، استضافت الوزارة - تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة - اجتماعات اللجنة الحكومية للتجارة والبيئة لمناقشة استراتيجيات الاتحاد الاوروبي لتنفيذ الصفقة الخضراء وتداعياتها المحتملة على هيكل الصادرات المصرية للاتحاد الاوروبي وبصفة خاصة قطاعات المنتجات الزراعية والغذائية ومنتجات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والمخصبات الصناعية.

وقد شارك في اجتماعات اللجنة - والتي ترأسها الدكتور اشرف مختار رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية - الدكتور وليد درويش مستشار وزيرة التجارة والصناعة للسياسات البيئية الى جانب ممثلو وزارات التجارة والصناعة والخارجية والبيئة والنقل والزراعة وجهاز التمثيل التجاري واتحاد الصناعات المصرية ومكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة والهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العامة للمواصفات والجودة المجلس التصديري للحاصلات الزراعية - مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار والهيئة العامة للاستثمار والهيئة القومية لسلامة الغذاء والهيئة المصرية العامة للتبترول وجمعية رجال الأعمال المصريين بالإضافة إلى ممثلي الأمانة الفنية للجنة من الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية بقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية. وقد استعرضت اجتماعات اللجنة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الصفقة الخضراء ، والتي تتضمن (استراتيجية الزراعة المستدامة من المزرعة للمائدة واستراتيجية خطة عمل الاقتصاد الدائري من خلال التخلي تدريجياً عن استهلاك المنتجات أحادية الاستخدام لاسيما المنتجات الزراعية والغذائية والمنسوجات والتي تمثل البنود الرئيسية للصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية، وتظيم المنفعة من المخلفات التي تنتج عن المنتجات من خلال إعادة تدويرها لتحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى

الاستراتيجية الصناعية الخضراء والرقمية الجديدة واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). وقال الدكتور اشرف مختار رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية ان القطاع سيقوم خلال الفترة المقبلة بالتعاون مع مستشار الوزارة لسياسات البيئة بالتنسيق مع ممثلي الوزارات المعنية خلال الفترة القادمة بشأن رفع الوعي بالسياسات والمعايير الاشرطيات البيئية التي تتضمنها هذه الاستراتيجيات لتكثيف معها على المستوى الوطني، فضلا عن السعي لتوعية المجالس التصديرية ومجتمعات الاعمال بالاشترطيات والمعايير البيئية المزمع تنفيذها من جانب الاتحاد الاوروبي في اطار الصفقة الخضراء. واذ ان تم عقد فعاليات اللجنة في اطار قيام قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بمناقشة وصياغة المواقف التفاوضية في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية في العديد من الموضوعات التجارية ذات الصلة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والتي تشمل التداعيات التجارية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ واتفاق باريس الجديد لتغيير المناخ واتفاقيات المواد الكيماوية الخطرة، وذلك لتجنب الآثار

مصر والإمارات

اهتمام غير مسبوق لوسائل الإعلام المصرية والعربية بزيارة وزيرة التجارة والصناعة لدولة الإمارات الشقيقة



على مدى يومين قامت وزيرة التجارة والصناعة السيدة/ نيفين جامع بزيارة ناجحة ومثمرة الى دولة الامارات العربية المتحدة، وقد حظيت هذه الزيارة بتغطية اعلامية مكثفة في كافة وسائل الاعلام المصرية والاماراتية والعربية حيث اجرت الوزيرة عدد من اللقاءات الصحفية والتلفزيونية مع وسائل الاعلام ، ونرصد من خلال هذا التقرير اهم نتائج الزيارة وكذا بعض من التغطية الاعلامية لكافة فعاليات الزيارة

وقد عقدت الوزيرة خلال الزيارة مباحثات مكثفة مع عدد من كبار المسؤولين الإماراتيين لمناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك في كافة المجالات الصناعية والتجارية والاستثمارية تضمنت لقاءات مع وزراء الاقتصاد وريادة الأعمال والتجارة الخارجية الإماراتيين ووزيرة الدولة للتعاون الدولي الاماراتية وممثلي هيئة موانئ دبي، وصندوق أبوظبي للتنمية، وشركة دبي للاستثمار، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ومجلس الامارات للمستثمرين بالخارج ومؤسسة دبي المستقبل ومجموعة ماجد الفطيم للتجزئة، كما شاركت الوزيرة أيضاً في فعاليات مؤتمر ومعرض تكنولوجيات الاقتصاد الرقمي «سيمليس الشرق الاوسط ٢٠٢٠».

جهود مصرية اماراتية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين



أن يستقبل المعرض ٢٥ مليون زائر من حوالي ١٩٠ دولة، كما يتوقع أن يبلغ عدد زوار جناح المصري بالمعرض ٢,٥ مليون زائر. وأشارت الوزيرة أن المشاركة المصرية في هذا المعرض الهام سيكون لها آثار اقتصادية كبيرة حيث سيتم تقديم مصر كوجهة استثمارية بما تضمه من مدن ذكية ومناطق صناعية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مشيرة إلى أنه سيتم استغلال المشاركة المصرية بالمعرض للتنسيق مع الدول الإفريقية لدعم استراتيجية مصر نحو أفريقيا.

دوائر الأعمال الإماراتية تؤكد رغبتها في تعزيز استثماراتها بالسوق المصري باعتبارها أحد الأسواق الواعدة بالمنطقة

واستهلكت جامع جولاتها الميدانية بزيارة لهيئة موانئ دبي العالمية حيث استعرضت مشروعات الهيئة الحالية والمستقبلية بالسوق المصري وسبل تعزيز التعاون بين الهيئة والحكومة المصرية وخاصة السوق الإفريقي، بالإضافة إلى إمكانية التعاون بين الهيئة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مجال التسويق الإلكتروني لمنتجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المنتجات اليدوية والتراثية من خلال منصات التسويق الرقمي التابعة للهيئة، وذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية في مصر بالترويج لمنتجات القطاع بمختلف الأسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق الدول العربية.

كما تم التأكيد على حرص الهيئة على التوسع في مشروعات التعاون الاقتصادي مع الحكومة المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية والتسويقية واللوجستية، حيث أن مشروعات الهيئة تتواجد بـ ٤٠ دولة في مختلف قارات العالم وتعمل في مجالات إدارة الموانئ والمناطق اللوجستية والنقل البري والبحري والجوي والنهري إلى جانب التسويق الرقمي والمنصات الإلكترونية.



مصر ننتقل لمشاركة متميزة باكسبو دبي ٢٠٢٠

وأثناء الزيارة تفقدت السيدة/ نيفين جامع الجناح المصري بمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠، الذي حظى بتواجده في أهم منطقة بمدينة إكسبو دبي، واستعرضت جامع خلال لقائها مع ريم الهاشمي وزيرة الدولة للتعاون الدولي ومدير معرض دبي ٢٠٢٠، الاستعدادات المصرية للمشاركة في هذا الحدث العالمي سواء من خلال محتويات الجناح المصري وتصميمه الذي يعكس الهوية المصرية، وكذلك تبادل وجهات النظر عن الاستعدادات المصرية-الإماراتية

للتحضير لليوم الوطني لجمهورية مصر العربية للظهور بالشكل اللائق بمكانة مصر الدولية. وأكدت الوزيرة أن الحكومة والقيادة السياسية توليان اهتماماً كبيراً لإنجاح المشاركة المصرية في معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠ والظهور بالشكل اللائق بمكانة مصر وثقلها على المستويين الإقليمي والعالمي والاستفادة من رواج المعرض على الساحة الدولية وطابعه الفريد كونه يقام لأول مرة في إحدى دول المنطقة العربية، حيث من المتوقع



جهود مصرية إماراتية للاستثمار بين البلدين



وتعد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والإمارات نموذجاً يحتذى به في العلاقات العربية والإقليمية، فالسوق الإماراتي يعد الوجهة الأولى للصادرات المصرية حيث يستقبل سنوياً نحو ١١٪ من إجمالي صادرات مصر للعالم، كما تساهم الإمارات في السوق المصري بمشروعات تزيد استثماراتها عن ٧ مليار دولار وأكثر من ٧ مليار دولار استثمارات إضافية من خلال مذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين لتعميق التعاون المشترك لتحقق الإمارات المرتبة بذلك الأولى عالمياً في قائمة الدول المستثمرة في السوق المصري.

كما أشارت الوزيرة إلى أن مساهمات الشركات المصرية في مجالات التنمية في دولة الإمارات تتعدى مليار دولار، حيث تعد الإمارات الشريك التجاري الثاني عربياً والتاسع عالمياً لمصر، حيث بلغ حجم التبادل التجاري غير البترولي بين البلدين خلال عام ٢٠١٩ نحو ٦ مليار دولار بنسبة نمو بلغت ٩,٦٪ بالمقارنة بعام ٢٠١٨، حيث تعتبر مصر سادس أكبر شريك تجاري عربي لدولة الإمارات العربية المتحدة.



كما أجرت السيدة نيفين جامع زيارة ميدانية لمجمع دبي للاستثمار بمنطقة جبل علي الصناعية، أعقبها جلسة مباحثات موسعة مع نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للاستثمار، وتناولت الجلسة عدد من المشروعات الاستثمارية التي تعتمدهم الشركة تنفيذها بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة، وأكدت الوزيرة حرص الحكومة المصرية بتسهيل المناخ الجاذب للاستثمار وتقديم كافة الخدمات للاستثمارات الأجنبية والعربية، مع توفير الوزارة الدعم الكامل لمشروع المجمع الاستثماري المتكامل الذي تدرس شركة دبي للاستثمار إقامته في مصر خلال المرحلة المقبلة بمنطقة كوم أو شيم بالفيوم.

وقالت الوزيرة إن مجلس الأعمال المصري الإماراتي المشترك يمثل ركيزة أساسية لدعم العلاقات الاستراتيجية والأخوية بين البلدين على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى أهمية الدور الرئيسي والمحوري لأعضاء المجلس في تعظيم الاستفادة من تلك العلاقات المتميزة ومد جسور التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

وطالبت جامع المجلس بضرورة خلق قنوات اتصال مباشر للشركات بين البلدين للدخول في مشروعات مشتركة ووضع خطط عمل زمنية لتنفيذها وبصفة خاصة في قطاعات الاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة وتحلية المياه والصراف الصحي، وتنمية وتطوير ودعم رواد الأعمال، إلى جانب العمل على تعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات الشباب والمرأة

وأوضحت نيفين جامع خلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر ومعرض تكنولوجيايات الاقتصاد الرقمي «سيميليس الشرق الأوسط ٢٠٢٠» المنعقد بمركز دبي التجاري العالمي، إن المؤتمر في دورته الحالية يمثل أهمية كبيرة حيث يتناول أحدث التقنيات والتحديات في مجال الثورة الرقمية، وذلك من خلال ثمان محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وتجارة التجزئة، والهوية الرقمية والخدمات البنكية، والبطاقات الذكية، وصناعة التأمين.

كما عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع عدد من أعضاء الحكومة الإماراتية تضمن السيد/ عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد الإماراتي والسيد / أحمد بالهول الفلاسي وزير الدولة الإماراتي لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والسيد/ ثاني بن أحمد الزيودي

6 مليارات دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات

جامع تتفقد الجناح المصري بمعرض «إكسبو دبي ٢٠٢٠»

في ختام زيارتها لدولة الإمارات لقاءات مكثفة لوزيرة التجارة والصناعة مع كبريات المجموعات الاستثمارية

«التجارة»: الإمارات تحتل المرتبة الأولى عالمياً للدول المستثمرة في مصر

جامع، تبحث مع ممثلي شركة دبي للاستثمار خطط إنشاء مجمع استثماري متكامل بالفيوم

انطلاق اجتماعات مجلس الأعمال المصري الإماراتي... تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة

الوزير المصري للتجارة والصناعة... العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والإمارات

الوزير الإماراتي للتجارة والصناعة... العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والإمارات

الوزير المصري للتجارة والصناعة... العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والإمارات

الوزير الإماراتي للتجارة والصناعة... العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والإمارات

وزير الدولة الإماراتي للتجارة الخارجية، استهدفت بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الشعبين الشقيقين وتدعم الاقتصادين المصري والإماراتي على حد سواء خاصة في ظل الدعم غير المسبوق من القيادة السياسية بمصر والإمارات لمنظومة التعاون الاقتصادي المشترك.

وقد استعرضت الوزيرة خلال اللقاء جهود الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية لاحتواء أزمة انتشار فيروس كورونا دون اللجوء للإغلاق الكامل حيث نجحت الإجراءات المصرية في احتواء الأزمة من استمرار عجلة الإنتاج والتصدير لاسيما مع دولة الإمارات، مشيرة إلى أن الحكومة المصرية بدأت منذ فترة وتبوجهات الرئيس عبد الفتاح السيسي في تبني سياسات الاقتصاد الرقمي والشمول المالي لا سيما لاحتواء وتمكين

وأوضحت نيفين جامع خلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر ومعرض تكنولوجيايات الاقتصاد الرقمي «سيميليس الشرق الأوسط ٢٠٢٠» المنعقد بمركز دبي التجاري العالمي، إن المؤتمر في دورته الحالية يمثل أهمية كبيرة حيث يتناول أحدث التقنيات والتحديات في مجال الثورة الرقمية، وذلك من خلال ثمان محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وتجارة التجزئة، والهوية الرقمية والخدمات البنكية، والبطاقات الذكية، وصناعة التأمين.

كما عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً موسعاً مع عدد من أعضاء الحكومة الإماراتية تضمن السيد/ عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد الإماراتي والسيد / أحمد بالهول الفلاسي وزير الدولة الإماراتي لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والسيد/ ثاني بن أحمد الزيودي



دور هام لمجلس الأعمال المشترك في تفعيل منظومة التعاون الاقتصادي المصري الإماراتي

المصري بالإمارات لإقامة تعاون مشترك بين كارفور الشرق الأوسط التابع لمجموعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لوضع برنامج «تنمية وتطوير الموردين»، حيث سبق الاتفاق على تنفيذ مشروع تجريبي في فرع كارفور المعادي لتطوير الموردين المصريين الجدد. وأشاد السيد/ هاني ويس الرئيس التنفيذي لمجموعة ماجد الفطيم للتجزئة، بالجهود التي تبذلها مصر لتشجيع المستثمرين الأجانب لضخ استثمارات جديدة بالسوق المصري، مشيراً إلى أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة المصرية خلال الأعوام الماضية تمثل مصدر ثقة للمستثمرين إقليمياً ودولياً وهو ما دفع مجموعة الفطيم على الاستمرار بالسوق المصري منذ أكثر من ٢٠ عاماً.

بالخارج والمدير التنفيذي لمؤسسة دبي المستقبل والرئيس التنفيذي لمجموعة ماجد الفطيم. حيث أكدت الوزيرة خلال لقائها بأعضاء مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج برئاسة جمال الجروان، ثقة الدولة المصرية في القطاع الخاص ودوائر الأعمال المحلية والعالمية كشريك أساسي للحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتطوير القطاع الصناعي ليتمكن من المنافسة بالسوق المصري والعالم، مشيرة إلى حرص الحكومة المصرية على جذب المزيد من رؤوس الأموال الإماراتية للسوق المصري والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتميزة المتاحة بمختلف القطاعات الإنتاجية. كما استعرضت الوزيرة خلال لقائها هاني ويس الرئيس التنفيذي لمجموعة الفطيم للتجزئة، مستجدات مبادرة المكتب التجاري

الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في منظومة الاقتصاد الرسمي. وقالت الوزيرة إن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل أكبر شريك اقتصادي لمصر بمنطقة الشرق الأوسط حيث يعد السوق الإماراتي أحد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية على المستويين الإقليمي والعالمي كما تمثل الإمارات أكبر مستثمر أجنبي بالسوق المصري حيث تسهم في مشروعات يتجاوز رأسمالها ٧ مليار دولار. وقد استعرض الجانبان إمكانيات توسيع نطاق التعاون المشترك بين مصرف ابوظبي للتنمية وبين جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والاستفادة من التجربة المصرية لدعم الشركات الصغيرة من خلال اليات رأس مال المخاطر والاطلاع على تجربة مصرف ابوظبي للتنمية التي تركز على البعد الاجتماعي من خلال اليات وقروض ميسرة لتمكين الشباب من تمويل إقامة المشروعات. كما قامت الوزيرة بزيارة ميدانية لمجمع دبي للاستثمار بمنطقة جبل علي الصناعية، وذلك على هامش زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأعقبها جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ خالد بن كليان نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للاستثمار

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الإماراتي شاركت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة في فعاليات مؤتمر ومعرض تكنولوجيات الاقتصاد الرقمي «سيميلى الشرق الأوسط ٢٠٢٠» المنعقد بمركز دبي التجاري العالمي وقالت الوزيرة إن المؤتمر في دورته الحالية يمثل أهمية كبيرة حيث يتناول أحدث التقنيات والتحديات في مجال الثورة الرقمية وذلك من خلال ثمان محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، والمدفوعات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وتجارة التجزئة، والهوية الرقمية والخدمات البنكية، والبطاقات الذكية، وصناعة التأمين، لافتة إلى أن هذا المؤتمر يأتي في توقيت بالغ الأهمية خاصة في ظل ما يشهده العالم حالياً من انتشار فيروس كورونا المستجد وما ترتب عليه من توجه المشروعات والأعمال إلى التحول الرقمي لمواجهة التغييرات الجديدة حيث أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لبقاء المشروعات والصناعات وخاصة الصغيرة. واختتمت جامع زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة بعقد سلسلة مباحثات مكثفة مع عدد من ممثلي القطاع الخاص بدولة الإمارات، تضمنت مجلس الإمارات للمستثمرين

حيث تناول اللقاء عدد من المشروعات الاستثمارية التي تعزم الشركة تنفيذها بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة. وأكدت الوزيرة خلال اللقاء حرص الحكومة على تسهيل المناخ الجاذب للاستثمار وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، مشيرة إلى دعم الوزارة الكامل لمشروع المجمع الاستثماري المتكامل الذي تدرس شركة دبي للاستثمار إقامته في مصر خلال المرحلة المقبلة بمنطقة كوم أو شيم بالفيوم. وأشارت إلى أن الحكومة حريصة على تعزيز التعاون المشترك مع الشركة في كافة المجالات وبصفة خاصة في مجالات الصناعة والعقارات والخدمات والتعليم والصحة وتمويل الاستثمارات وذلك باعتبارها إحدى الشركات الرائدة إقليمياً وعالمياً في هذه المجالات، وفي هذا الإطار وجهت جامع الدعوة لمسؤولي الشركة لزيارة مصر خلال المرحلة القريبة المقبلة لاستعراض تفاصيل المشروع الجديد للشركة وكذا للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من المجالات وبصفة خاصة المجال الصناعي. وبدعوة من الشيخ/ سيف بن زايد بن سلطان آل نهيان،



دلتا النيل للصناعة

تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الالكتروني:
[/https://deltaelnile.com](https://deltaelnile.com)

المنشأة متخصصة في تصنيع التشكيل PET (الزجاجات والاعطية)
بجميع أحجام التشكيل والأوزان والألوان المطلوبة.
المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001 – ISO 22000 – OSHA 18001



هانميكس للصناعات الخشبية و المعدنية

تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
عدد العاملين: 165
السوق المستهدف: السوق المحلي و التصدير
الموقع الالكتروني:
[/https://hanimex.net](https://hanimex.net)

تقوم المنشأة بتصنيع الأثاث الخشبي المعدني والفرش الداخلي والخارجي.
المنشأة حاصلة على شهادة ISO 9001:2015



مصنع مجدي محمد عفيفي نوفال

تاريخ الحصول علي العلامة: 2017
عدد العاملين: 1081
عدد الأفرع: 6
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الالكتروني:
<https://www.facebook.com/Nouva>
[/I.Egypt](https://www.facebook.com/Nouva)

المنشأة متخصصة في إنتاج الأدوات المنزلية المتعددة (منتجات استالنس استيل، أواني غير لاصقة متعددة، حلل ضغط منزلية، أدوات مائدة، تصنيع الاندملات الخاصة بالحفر على الصلب، تصنيع وإنتاج الإسطمبات المتعددة لكافة الأنشطة الصناعية).
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 17025:2017 ISO 9001:2015 - ISO 45001:2018 - ISO 14001:2018



علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. وقد تمكنت ٢٠٥ منشأة صناعية على مستوى الجمهورية من اجتياز التقييم بنجاح. سنقوم بعرض نبذة مختصرة عن عدد من المنشآت الحاصلة على العلامة في مجالات متنوعة.



الشركة العالمية للصوف الصخري - روكال

عدد العاملين: 700
تاريخ الحصول علي العلامة: 2017 عدد
الفروع: 4
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الالكتروني:
[/https://rockal.org](https://rockal.org)

المصنع متخصص في إنتاج الصوف الصخري، لفات بيتومين، فليكسبل دكت معزول وغير معزول، سليكون رمادي، فوم أزرق، مسامير خاصة بالعزل، فوستر، كغز ومقام على مساحة 12000 متر مربع بمدينة العبور بطاقة إنتاجية 15000 طن سنويا.
المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001 – ISO 14001 – OSHA 18001



مناحل الاصيل

تاريخ الحصول علي العلامة: 2017
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الالكتروني:
<https://www.alasealhoney.com>

تقوم المنشأة بإنتاج عسل النحل الطبيعي كالسدر الجبلي، الصحراوي، البردقوش، البرسيم، الموالح، حبة البركة، حبوب اللقاح، البروبليس، الملكي وكذلك عسل غذاء الملكات، شمع العسل، حبوب اللقاح.
المنشأة حاصلة على شهادات Halal – ISO 22000:2005



الشركة المصرية لأنظمة الهواء - إيكاس

عدد العاملين: 44
تاريخ الحصول علي العلامة: 2017
السوق المستهدف: التصدير.
الموقع الالكتروني:
<http://www.mag-group.com.eg/Ecas>

تقع المنشأة بمدينة برج العرب الصناعية بالإسكندرية وتقوم بتصنيع وتجميع أنظمة التهوية الصناعية والمنزلية في مصر.
المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001 – ISO 14001 – OSHA 18001

في أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية: استمرار فتح الأسواق الدولية أمام التجارة قوية بعد جائحة كوفيد-19

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية



أكد أحدث تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية أن نظام التجارة العالمية أثبت مرونته بشكل واضح خلال جائحة كوفيد-19، مع تكيف سلاسل التوريد العالمية بعد الاضطرابات الأولية واستمرار تدفق السلع عبر الحدود، حيث يعد إبقاء الأسواق مفتوحة أمام التجارة يعد خطوة أساسية لضمان انتعاش اقتصادي قوي بعد الوباء.

وأشار التقرير إلى أن الخدمات اللوجستية والنقل البحري والطيران مجتمعة تمثل العمود الفقري للبنية التحتية المادية للتجارة العالمية، حيث تقوم بتوصيل البضائع للمستهلكين في جميع أنحاء العالم مع تسهيل الإنتاج الفعال من خلال سلاسل القيمة العالمية. وقد واجهت الشركات في هذا القطاع تحديات هائلة خلال الجائحة، لكنها تكيفت أيضًا بطرق جعلتها أكثر إنتاجية وربحية في

المستقبل، كما استطاعت التجارة أن تلعب دورًا محوريًا في الاستجابة للأزمة، حيث أتاحت للبلدان الوصول إلى الإمدادات الطبية الحيوية، والتي يتم إنتاج الكثير منها في قارة آسيا.

وأوضح التقرير أن جائحة كوفيد-19 قد تسببت في صدمة قوية للاقتصاد العالمي ترتبت عليها أزمة صحية عامة غير مسبوقه وأشد ركود اقتصادي منذ ما يقرب من قرن، فوفقًا لإحصاءات منظمة التجارة العالمية، انخفضت تجارة السلع العالمية بنسبة 21% بالدولار الأمريكي و17% من حيث الحجم في الربع الثاني مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي؛ كما تضررت تجارة الخدمات بدرجة أكبر، حيث انخفضت بنسبة 23% خلال نفس الفترة، ويشمل هذا الخدمات المتعلقة بالنقل مثل الطيران والشحن البحري والخدمات اللوجستية.

وفي ضوء هذه التطورات، أصدرت المنظمة توقعات محدثة للتجارة العالمية في السادس من أكتوبر الماضي، متوقعة انخفاضًا بنسبة 9,2% في تجارة البضائع لعام 2020، مصحوبًا بانكماش بنسبة 4,8% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعد أسوأ أداء تجاري منذ الأزمة المالية العالمية، والانخفاض الأسوأ في الناتج المحلي الإجمالي على أنه من المتوقع أن تنتعش التجارة في عام 2021 مع توسع بنسبة 7,2% مصحوبًا بنمو إجمالي الناتج المحلي 4,9%، إلا أن التجارة والإنتاج سيظلان أقل بكثير من اتجاهات ما قبل الجائحة وفتت التقرير إلى أن التراجع التجاري المقدر لعام 2020 يعتبر أقل حدة مما توقعه المحللون في وقت سابق من العام، لكن الانتعاش في العام المقبل يظل أضعف من المتوقع، وعلى الرغم من

علامات المرونة التي ظهرت في الربع الثالث، لا تزال التوقعات بشأن التجارة غير مؤكدة إلى حد كبير، حيث تتعرض العديد من الدول لموجات ثانية من كوفيد-19. وأضاف التقرير أنه برغم ما سببته الجائحة من انخفاض التجارة في جميع المناطق، كانت آسيا الأقل تضررًا، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 24% في أوروبا و22% في أمريكا الشمالية في الربع الثاني، بينما انخفضت شحنات آسيا بنسبة 6% فقط. وعلى صعيد الواردات، تراجعت واردات أوروبا وأمريكا الشمالية بنسبة 19% و15% على التوالي، بينما انخفضت في آسيا بنسبة 7% فقط. وتعكس هذه الانخفاضات الأقل تراجع معدل الإصابة بكوفيد-19 في آسيا ومرونة سلاسل التوريد في المنطقة.

ونوه التقرير أن منظمة التجارة العالمية قدمت رؤى مختلفة للتجارة في أحدث توقعاتها، في ظل تزايد الغموض الاقتصادي في الوقت الحالي، فبحسب سيناريو متفائل، ستنم إدارة الموجات الثانية من كوفيد-19 بشكل أفضل وستتوفر اللقاحات قريبًا، وهو ما يمكن أن يضيف 3 نقاط مئوية إلى نمو التجارة في العام المقبل. ومن ناحية أخرى، يتوقع السيناريو المتشائم نموًا أبطأ للناتج المحلي الإجمالي بسبب العودة القوية لفيروس كوفيد-19 وقلّة توافر اللقاحات، وهو ما قد يؤدي إلى خفض نمو التجارة بنسبة تصل إلى 4 نقاط مئوية في عام 2021.

وأضافت منظمة التجارة العالمية أن صناعة الخدمات اللوجستية، مثلها مثل الصناعات الأخرى، شهدت مؤخرًا تحولًا رقميًا عميقًا، وقد ساهمت الجائحة في تسريع هذه العملية فقط، حيث تخلق الرقمنة وسلاسل التوريد غير الورقية «وضعًا طبيعيًا جديدًا» في النقل واللوجستيات، بينما تطرح تحديات جديدة على الحكومات، مثل استقرار العمليات والأمن المعلوماتي وتوافر العمالة الماهرة.

وفي ظل الدور الذي يلعبه النقل واللوجستيات في توفير المدخلات للأنشطة الاقتصادية الأخرى، أوضحت المنظمة أن الصدمات التي تتعرض لها هذه الصناعة عادةً ما يكون لها تداعيات اقتصادية وتجارية أوسع. كذلك، فإن استراتيجيات معالجة القضايا التي تواجه قطاع النقل والخدمات اللوجستية يجب ألا تعتمد فقط على جهود الصناعة نفسها، ولكن أيضًا على سياسة الحكومة. ولذا كان التعاون الدولي ضروريًا لتحسين القدرة على التنبؤ بالبيئة التجارية التي تعمل فيها خطوط الشحن وشركات النقل الجوي ومقدمو الخدمات اللوجستية، وتعتبر منظمة التجارة العالمية هي المنتدى المثالي لمناقشة هذه المخاوف وأوضح التقرير أن مجموعة من أعضاء

المنظمة أطلقت مؤخرًا مبادرة نحو تعاون أكبر بشأن التنظيم المحلي للخدمات. ويمكن أن يكون للمفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية آثار عميقة على تجارة السلع والخدمات، حيث ستعزز هذه المبادرات الشفافية والكفاءة في تجارة الخدمات وتعود بالنفع على صناعة النقل والخدمات اللوجستية.

وأفاد التقرير أن النظام التجاري العالمي أثبت في نواح عدة مرونته أثناء الجائحة. فبعد الاضطرابات الأولية، استطاعت سلاسل التوريد العالمية التكيف إلى حد كبير واستمرت البضائع في التدفق عبر الحدود، كما تم إلغاء قرارات حظر التصدير الأولى، لا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية، وإزالة ما يقرب من ربع الإجراءات المقيدة للتجارة المرتبطة بالجائحة والتي نفذتها اقتصادات مجموعة العشرين منذ بداية الأزمة، كما أن النقص المتوقع في المواد الخام والمنتجات الاستهلاكية والإمدادات الغذائية - مع بعض الاستثناءات الملحوظة - لم يتحقق.

وفي أنشطتها الرقابية، توّقت منظمة التجارة العالمية التدابير التجارية الجديدة التي اعتمدها الأعضاء منذ بداية الأزمة. وتظهر هذه الجهود أن الحكومات أضافت

سمحت الاتفاقية للعديد من الاقتصادات بالتغلب على القيود المادية التي فرضتها الجائحة وبالتالي تقليل الاضطرابات في سلسلة التوريد. وفي المقابل، كان أداء البلدان التي تباطأت في الحد من البيروقراطية أقل نجاحًا.

ومن بين عدة منات من التدابير الخاصة بفيروس كورونا التي جمعتها الأمانة العامة، ساهم ما يقرب من ثلثها في تسهيل التجارة، حيث أظهر مسح حديث حول الاستجابة المبكرة للجائحة من قِبل الأعضاء تحسن كبير في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة، كما تم تسجيل تحسن فيما يتعلق بحركة المرور العابر (الترانزيت) الضرورية للتداول السلس للسلع الطبية الحيوية المتعلقة بفيروس كورونا.

وأضاف التقرير أن جائحة كوفيد-19 تمثل تحديًا كبيرًا للنظام التجاري ولكنها تمثل فرصة كبيرة أيضًا. فإن الجائحة مثلما تستطيع تسريع الإصلاح الاقتصادي - من العمل عن بعد إلى الاعتماد على التجارة الإلكترونية - يمكنها تسريع الإصلاح التجاري، مع ضرورة عدم عرقلة الجائحة لمكاسب التنمية التي حققتها العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.



بسرعة تدابير لتسهيل استيراد الإمدادات الرئيسية، بما في ذلك خفض التعريفات الجمركية على السلع المطلوبة بشكل عاجل، وتبسيط الإجراءات الجمركية. ومن بين الأدوات المهمة لتحقيق ذلك «اتفاقية تيسير التجارة» التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تساعد البلدان على تبسيط إجراءاتها الجمركية وميكنتها. فمن خلال إنشاء نظام تجاري لا تلامسي بشكل أكبر،

بسرعة تدابير لتسهيل استيراد الإمدادات الرئيسية، بما في ذلك خفض التعريفات الجمركية على السلع المطلوبة بشكل عاجل، وتبسيط الإجراءات الجمركية. ومن بين الأدوات المهمة لتحقيق ذلك «اتفاقية تيسير التجارة» التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تساعد البلدان على تبسيط إجراءاتها الجمركية وميكنتها. فمن خلال إنشاء نظام تجاري لا تلامسي بشكل أكبر،



- حققت الصادرات المصرية للحاصلات الزراعية خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ نحو مليار و ٨٩١ مليون دولار وتمثلت أهم البنود السلعية للقطاع في صادرات الفاكهة ٨٠٣ مليون دولار والبطاطس ٢٢٣ مليون دولار والموالح ١٥١ مليون دولار.



- حققت الصادرات المصرية للصناعات الطبية خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ نحو ٤١٨ مليون دولار وتمثلت أهم البنود السلعية للقطاع في صادرات مستحضرات التجميل ١٦٦ مليون دولار و الادوية ١٦٢ مليون دولار والمستلزمات الطبية ٩١ مليون دولار.



- حققت الصادرات المصرية لقطاع الاثاث خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ نحو ١٨٩ مليون دولار وتمثلت أهم البنود السلعية للقطاع في الاثاث الخشبي ١٤٦ مليون دولار وخشب ومشتقاته ١٩ مليون دولار واثاث معدني ١٨ مليون دولار.



- حققت الصادرات المصرية لقطاع الغزل والنسيج خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ حوالي ٦٢١ مليون دولار وتمثلت أهم البنود السلعية للقطاع في خيوط قطنية ١٩٨ مليون دولار وشعيرات تركيبية ١٤١ مليون دولار وحشو ٩٨ مليون دولار.



- يعد السوق الإماراتي الوجهة الأولى للصادرات المصرية ويستقبل سنوياً نحو ١١٪ من إجمالي صادرات مصر للعالم، كما تساهم الامارات في السوق المصري بمشروعات تزيد استثماراتها عن ٧ مليار دولار.



- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا ٣,٩ مليار دولار العام الماضي مقارنة بنحو ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ محققاً زيادة قدرها ١٩,١٪. وحققت الصادرات المصرية لدول التجمع ٢,٨ مليار دولار العام الماضي مقارنة بنحو ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢٢,٥٪.



- بلغ حجم التبادل التجاري غير البترولي بين مصر والإمارات خلال عام ٢٠١٩ نحو ٦ مليار دولار بنسبة نمو بلغت ٩,٦٪ بالمقارنة بعام ٢٠١٨.



- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمملكة المتحدة العام الماضي نحو ٢,١٤ مليار جنيه استرليني مقارنة بنحو ١,٩٦ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠١٨.



- حققت الصادرات المصرية للمنتجات الكيماوية والاسمدة خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ نحو ٤ مليار و ١٥٣ مليون دولار وتمثلت أهم البنود السلعية للقطاع في منتجات لدائن البلاستيك بقيمة مليار و ٣٧٦ مليون دولار ومنتجات أسمدة بقيمة مليار و ١٤٦ مليون دولار والمنتجات الورقية بقيمة ٤٠٨ مليون دولار.



- أكبر الاسواق المستقبلية للصادرات المصرية خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ هي الامارات العربية المتحدة بقيمة ٢ مليار و ٤٥٧ مليون دولار والسعودية بقيمة مليار و ٢٧٦ مليون دولار وتركيا مليار و ٢٥٧ مليون دولار والولايات المتحدة الامريكية بقيمة مليار و ١٩٩ مليون دولار.

في كتاب دوري لجهاز التنظيم والإدارة أحقية الموظف المنتدب لمدة تتجاوز الـ سنوات في النقل إلي الجهة المنتدب إليها



أصدر د. صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، عدة تعليمات للتيسير على الموظفين الذين مر على انتدابهم (٤) سنوات، وذلك بعد رصد عدم تيسير العديد من الوحدات لإجراءات نقل الموظفين للوحدات المنتدبين إليها على الرغم من انقضاء مدة أربع سنوات على نديهم مما يدل على عدم حاجة العمل إليهم بوحداتهم الأصلية.

وقد كشف رئيس الجهاز عن إصداره الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠، لجميع الوزارات والمحافظات والجهات الإدارية، والذي تضمن التأكيد على استمرار الموظف قائماً بالعمل بالجهة المنتدب إليها حال نهاية السنة الرابعة لنديه، والتي تحتسب من تاريخ أول قرار بالنذب أو تجديده عقب تاريخ العمل بأحكام قانون الخدمة المدنية، وذلك حال طلبت الجهة المنتدب إليها اتخاذ

إجراءات نقله، وكانت هناك رغبة من الموظف كذلك في النقل. كما يتعين على الجهة المنتدب منها الموظف والأخرى المنتدب إليها اتخاذ اللازم قانوناً لتيسير إجراءات نقله إليها، طالما انقضت مدة أربع سنوات على النذب. مستمراً في العمل بالجهة المنتدب إليها،

ندوة عن النوعية الصحية والنفسية السليمة بمركز التدريب المهني بطنطا التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية



في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، وتجنباً للأضرار السلبية للموجة الثانية من الفيروس خلال فصل الشتاء، وقامت بإدارة الندوة وإلقاء كلمتها الأساسية الأستاذة / نجوى إبراهيم الزائرة الصحية بالمركز .



أقام مركز التدريب المهني بطنطا التابع لمنطقة الوجه البحري التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية ندوة عن التوعية الصحية والتغذية السليمة لحماية الجهاز المناعي للطلبة تماشياً مع جهود الدولة المستمرة للحفاظ على مناعة الجسم ومكافحته للفيروسات، خاصة

ندوة رعاية رئيس مجلس الوزراء انطلاق دوري الوزارات الأول ... ندوة شعار « مصر أولاً.. لا للتعصب»



قعدة بطولة كرة القدم الخماسية					
المجموعة الأولى	1. الزراعة	2. التأمين النوبي	3. مجلس الوزراء	4. الاتصالات	5. التربية
المجموعة الثانية	1. التوتون	2. الشباب والرياضة	3. القوى العاملة	4. الطاع	5. السياحة
المجموعة الثالثة	1. الهياكل	2. الصحة	3. التعليم العالي	4. السكان	5. النقل
المجموعة الرابعة	1. القنصلية	2. الطاع	3. الإسكان	4. الإنتاج	5. التربية والتعليم
					6. الخارجية

أطلقت وزارة الشباب والرياضة دوري الوزارات الأول في خماسي كرة القدم للرجال وتنس الطاولة للسيدات، والذي نظمه الوزارة تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع الاتحاد الرياضي العام للعاملين بالدولة بالمركز الأولمبي بالمعادي.

وقد تم إقامة الدوري في الفترة من ٢١-٣٠ نوفمبر الماضي تحت شعار « الرياضة للمتعة والحياة » بمشاركة ٥١٠ مشارك ومشاركة من ٢٣ وزارة وديوان عام مجلس الوزراء بواقع ١٥ مشارك ومشاركة من كل وزارة.

تم افتتاح دوري كرة القدم بحضور وزير الشباب والرياضة الدكتور أشرف صبحي وبصحبته عدد من الوزراء وبحضور ممثلين عن الوزارات المشاركة والاتحادات الرياضية المختلفة ولقيف من نجوم كرة القدم والرياضة المصرية تحت شعار « مصر أولاً.. لا للتعصب».

وقد فاز فريق وزارة التجارة والصناعة في المباراة الأولى بخمسة أهداف مقابل هدف واحد على فريق وزارة المجالس النيابية، كما فاز في المباراة الثانية على التوالي بثلاثة أهداف مقابل هدف واحد على فريق وزارة الصحة وتولى الإدارة الفنية للفريق السيد اللواء / محمد بدير مدير عام الإدارة العامة للأمن .

استراح كارت ميزة الحكومية للعاملين الدائمين بالوزارة اعتباراً من يناير ٢٠٢١



أوضحت إدارة الاستحقاقات بالإدارة العامة لشئون العاملين التابعة للإدارة المركزية للموارد البشرية بوزارة التجارة والصناعة، أنه سيتم استلام بطاقات الدفع الوطنية المطورة والمعروفة إعلامياً « بكرت ميزة » للعاملين الدائمين بالوزارة اعتباراً من شهر يناير ٢٠٢١.

ويأتي هذا في إطار التوجه العام للحكومة لتنفيذ منظومة التحول الرقمي لأجهزة الدولة، خاصة بعد انتشار جائحة كورونا والتي أكدت الحاجة إلى إتاحة وسائل رقمية وتكنولوجية لتسهيل حصول العاملين بالجهاز الإداري للدولة على مرتباتهم وكذا لتبسيط إجراءات تقديم الخدمات إلكترونياً للموظفين .

صناعة في سطور

صناعة الأسمدة ... قلاع صناعية بسواعد مصرية



وتعتبر صناعة الأسمدة في مصر من أهم الصناعات الواعدة وذلك للعائد الإيجابي على الاقتصاد القومي سواء من خلال دورها الحيوي في خدمة خطط التنمية الزراعية، أو من خلال قدرتها الذاتية كسلعة صناعية تتمتع بأفاق مباشرة في مجال التصدير في ظل ما تتمتع به مصر من ميزة نسبية في هذه الصناعة والتي يتزايد الطلب عليها عالمياً.

وتتملك مصر مقومات كبيرة تؤهلها إلى الريادة في مجال صناعة الأسمدة وذلك لتوافر احتياطي كبير من الخامات الرئيسية الداخلة في الإنتاج ومن أهمها الغاز الطبيعي بالإضافة إلى توافر الخبرة والعمالة المدربة والكوادر الفنية المتخصصة كما تتمتع مصر بموقع استراتيجي يعطيها الميزة التصديرية من خلال الموانئ المصرية فضلاً عن أن مصر بها العديد من القوانين التي تفتح مزايا تنافسية لهذا القطاع الهام ومنها التعديل الذي تم على المادة رقم 34 من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، والتي تسمح بالتخصيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها الأسمدة والبتروكيماويات، للعمل بنظام المناطق الحرة حيث يسهم ذلك في زيادة الأموال المستثمرة في المناطق الحرة وتحسن ترتيب الدولة في مجال التنافسية.

كما تلعب مصر دوراً محورياً في النهوض بصناعة وإنتاج الأسمدة في العالم العربي خاصة وأنها تحتضن الاتحاد العربي للأسمدة الذي يعتبر النواة الحقيقية لتنمية هذه الصناعة فقد شارك مع منظمة الفاو في إصدار دليل يتناول موضوعات الأسمدة بثلاث لغات هي العربية والفرنسية والإنجليزية.

وتعد صناعة الأسمدة أحد الحلول القوية لامتصاص نسبة التشبع من الغاز الطبيعي في السوق المصري حيث يتم تحويل جزء كبير منه لصناعة الأسمدة التي يحتاجها العالم بشكل كبير جداً هذه الأيام لأنها متعلقة بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في زمن كورونا وما بعد كورونا، فمن أهم صناعات القيمة المضافة للغاز الطبيعي صناعة الأسمدة التي يعد العائد من استخدام الغاز الطبيعي بها أفضل من تصديره.

وتضع مصر خطة استراتيجية لصناعة الأسمدة تسير في اتجاهين، الأول استثمار الفائض من الغاز الطبيعي، فهناك استثمارات جيدة وتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي، والتوجه الآخر لاستثمار الغاز الطبيعي في إنتاج الأسمدة، كما نشاهده في المشاريع القومية والاستثمارية العملاقة ومنها:

- مشروع كيم (2): من المشروعات العملاقة التي يزيد تكلفتها عن 11 مليار جنيه، يهدف إلى خلق مدينة صناعية كاملة بأسوان وتوفير الأسمدة للسوق المحلي وكذلك فتح مجالات التصدير للأسواق الأفريقية والعالمية فضلاً عن إمداده لمشروع المليون ونصف مليون فدان بمختلف أنواع الأسمدة ويستهدف المشروع إنتاج 1200 طن من الأمونيا يومياً و 1070 طن يوريا يومياً
- مجمع الأسمدة الفوسفاتية المركبة في العين السخنة: يعتبر ذلك المشروع هو الأضخم على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا حيث يضم 9 مصانع لإنتاج الأسمدة بطاقة إنتاجية نحو مليون طن سنوياً بتكلفة 12 مليار جنيه التابع لشركة النصر للكيماويات الوسيطة.
- مشروع شركة النصر للأسمدة (سيمادكو): لإنشاء وحدة إنتاج أمونيا بطاقة 500 ألف طن سنوياً
- مشروع تطوير مصنع موبكو لإنتاج الأسمدة: تم تطوير المصنع بمحافظة دمياط الذي ينتج 1% من الإنتاج العالمي لسامد يوريا سنوياً بتكلفة 1.96 مليار دولار وتساهم التوسعات في إنتاج 1.38 مليون طن من اليوريا سنوياً
- مشروع الدلتا للأسمدة (سامد طلخا): لإنشاء وحدة حامض نيتريك بطاقة 330 ألف طن سنوياً
- مشروعات شركة الوادي للصناعات الفوسفاتية والأسمدة (وافكو): لإنتاج حامض فوسفوريك تجاري بطاقة مليون طن سنوياً
- مشروعات أبو قير للأسمدة: تتمثل في مشروع إنتاج نترات الامونيوم بطاقة إنتاجية 200 ألف طن سنوياً ومصنع بطاقة إنتاجية 330 ألف طن سنوياً لإنتاج كلسيوم امونيوم نيتريت أو جميع أنواع الأسمدة المركبة كما تعد غرفة الصناعات الكيماوية والمجلس التصديري للصناعات الكيماوية

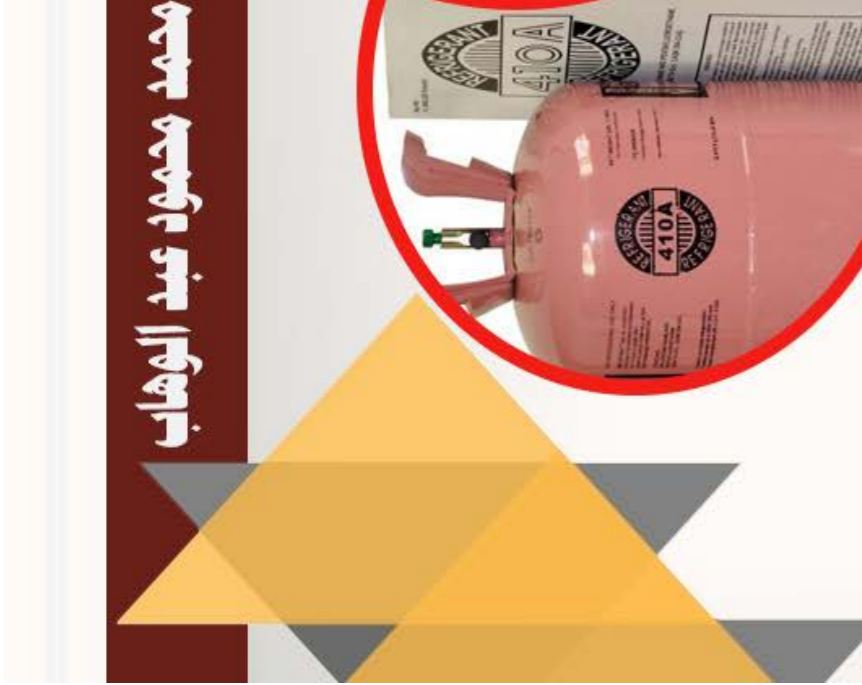
العنوان: شارع امتداد رمسيس - أبراج وزارة المالية - برج رقم 6 - الدور، الصفحة الرسمية على موقع فيسبوك :
<https://www.facebook.com/ChemicalFertilizersExportCouncil>
 تليفون 201009389325 - +20223420917
 فاكس 20223420921 - +20223420202
 البريد الإلكتروني: info@cec-eg.com
 أما غرفة الصناعات الكيماوية فإن الدور الرئيسي الذي تضطلع به الغرفة هو:

- تبنى قضايا ومصالح الأعضاء في كافة الموضوعات التي تواجههم سواء على المستوى المحلي أو العالمي ودراسة المشكلات التي تعترض المنشآت الصناعية أعضاء الغرفة على مستوى الشعب الصناعية النوعية بالغرفة وعقد اجتماعات دورية لممثلي الشعب المتنوعة بالغرفة بهدف طرح قضايا أعضاء الشعبة واقتراح الحلول وبحثها مع قيادات جهة الاختصاص من خلال مجلس إدارة الغرفة.
- المشاركة في دراسة التشريعات والقرارات الوزارية التي تخص قطاع الصناعات الكيماوية وإبداء الرأي في القرارات والنظم المتصلة بها بما يحقق الصالح العام لهذه الصناعة الحيوية.
- المشاركة في وضع أو تعديل المواصفات القياسية وبعض الاشتراطات الفنية للتشغيل وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المتخصصة (هيئة المواصفات والجودة - منظمة الكيماويات - الرقابة الصناعية - التنظيم الصناعي - الكفاية الإنتاجية).
- تقديم المشورة لأعضاء الغرفة حول بعض الموضوعات المتعلقة بالصناعات والتصدير والاستيراد ومصادر الخامات وحجم الاستثمارات والشركات المنتجة لكل صناعة والقوانين والقرارات الوزارية المنظمة للنشاط الصناعي والاقتصادي.
- تقديم المشورة لبعض الموضوعات المتعلقة بالصناعات والتصدير والاستيراد ومصادر الخامات وحجم الاستثمارات والشركات المنتجة لكل صناعة والقوانين والقرارات الوزارية المنظمة للنشاط الصناعي والاقتصادي.

بيانات التواصل
 1195 كورنيش النيل - بولاق - القاهرة - الدور السابع
 هاتف: 205797021 - 205797031 - 205797040 - 205797050 (+202)
 فاكس: 2057970117 (+202)
cciegy@yahoo.com
info@cci-egy.com
www.cci-egy.com



الثامن عشر - وزير للصناعة
 وكانت حقبته الوزارية:
 من (1984 - 7 - 16)
 إلى (1993 - 10 - 13)



أهم قراراته

- حظر استخدام الفريون في صناعة الايروسولات بمختلف انواعها
- إعفاء الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة من رسوم فحص وتحليل واختيار المواد والمنتجات الصناعية بمصلحة الكيماويات
- إضافة مواد الدباغات الصناعية الي جدول المواد الأولية المستوردة التي تخضع لرسم دعم الصناعات الجديدة
- عدم الإدخال بأحكام المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم 294 لسنة 1993 بتعديل التعريفات الجمركية بخفض نسبة التصنيع المطل الي 40% لبعض الصناعات

الوزارة المركزية للعمليات العامة والإقليم والمحافظين - وزارة التجارة والصناعة
 الصناعات الكيماوية المصرية - المواقع المصرية
 Trade_Industry
 miftmedia
 mift-media

المهندس محمد محمود عبد الوهاب



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg